نظام الرق عبر العصور

سبتمبر 2001



المحتويات:



تقـديم:

يقدم مركز زايد للتنسيق والمتابعة هذه الدراسة التي يطرح من خلالها موضوعا هاما عن الرق والعبودية عبر التاريخ وهي الظاهرة التي شكلت هاجسا كبيرا بالنسبة للكثير من الدول وظلت نتائجها لحد الآن تتعقب الأمم التي مارست أو استهدفتها هذه الظاهرة التي ساهمت في استفحال العنصرية واشتداد وطاة العبودية .

وتتناول الدراسة بالبحث نظام الرق في التاريخ القديم ومصادره في كل من قارتي إفريقيا وآسيا، وبعرض شكل الرق وظهوره في كل من اليونان القديمة والإمبراطورية الرومانية ثم ترصد الدراسة تطور نظام الرق في العصور الوسطى عبر النظام الإقطاعي في آسيا، ومراحل تطوره في العصور الوسطى بإبراز النظام الإقطاعي في كل من آسيا والشرق الإسلامي وتأثير هذا النظام على انتشار ظاهرة الاسترقاق ، كما يعرض الإصدار أيضا معاملة الرق في الدين الإسلامي والذي دعا إلى إزالة الفوارق و أوصى بالأرقاء ومن ثمة الحديث عن ملامح نظام الرق في العصر الحديث وما أفرزته كل من دولة البرتغال وإسبانيا من مصادر لتجارة الرقيق ، بالإضافة إلى إرهاصات حركات التحرير في ظل ظهور نظام الرق المقنع (العمل الجبري والسخرة) في البرتغال والمستعمرات الإفريقية ووصولا إلى المجهودات الدولية لكل من هولندا واستراليا لمنع الرق في العالم والحد من انتشاره .

وإذ يقدم مركز زايد للتنسيق والمتابعة هذه الدراسة إنما يهدف من ورائها إلى رصد هذه الظاهرة التي يعود تاريخها إلى قرون خلت والتي وإن اختلفت في العصر الراهن عن شكلها القديم ، إلا إنها تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى وتنعكس على كافة مجالات حياته لما تخلفه من تأثيرات نفسية واجتماعية وحتى اقتصادية على الفرد وعلى المجتمع ككل .

إنها بتعبير آخر دراسة تضع تحليلا لخطر الظاهرة وترصد أبعادها ومصادرها وأسبابها ومخاطرها وتصل بنا إلى حقيقة أن الإنسان يظل اكرم من أن يستغل أو أن يستعبد تحت أية صفة أو ظرف وبأي شكل كان.

مركز زايد للتنسيق والمتابعة



تمهيد:

من الصعب الكتابة عن تاريخ الإنسان في بداية تاريخ البشرية على ظهر هذا الكوكب، باعتبار أن الكتابة التاريخية تتطلب أن يعتمد الكاتب على مخلفات وآثار إنسانية يستعين بها في الكتابة.

ويقسم الباحثون التاريخ الإنساني إلى مرحلتين غير متساويتين زمنيا، ويرجع ذلك إلى الفصل بين التاريخ قبل اهتداء الإنسان الى الكتابة، ثم بعد توصله إليها. فالفترة التي سبقت التاريخ المكتوب والتي قد تزيد عن نصف مليون سنة هي فترة طويلة، وتندر فيها المعلومات عن تاريخ البشرية. أما تلك الفترة التي تلت اهتداء الإنسان إلى تدوين أفكاره بالكتابة، فهي فترة قصيرة نسبيا من حياة البشرية، وهي لم تبدأ إلا منذ نحو عشرة آلاف سنة بالنسبة لشعوب البحر المتوسط والشرق الأدنى، ومنذ حوالي ثلاثة آلاف عام بالنسبة لشعوب غرب أوربا.

وقد حاول الباحثون تقسيم الفترة التي سبقت التاريخ المكتوب إلى عصور مختلفة، ولم يكن عنصر الزمن رائدهم في ذلك التقسيم. والعصر الأول هو عصر الوحشية، ويقع هذا العصر منذ حوالي ٥٠٠,٠٠٠ عام . وقد ظهر فيه الإنسان كحيوان نادر، وجامع للقوت، ويعيش كأي حيوان مفترس على حساب مخلوقات أخرى باقتناص ما يتفق وما توفره له الطبيعة من غذاء. وهذا الاقتصاد القائم على جمع القوت، كان يشكل المصدر الوحيد للمعيشة لأي مجتمع بشرى ما يقرب من ٩٨٪ من زمن حياة البشرية على ظهر الأرض. فخلال المدة التي يسميها علماء الآثار بالعصر الحجري القديم، والتي تعرف جيولوجيا بعصر الجليد، كانت القشرة الأرضية مغطاة بطبقة كثيفة من الجليد، ومع الزمن بدأ الجليد يتقهقر نحو الأصقاع الشمالية والجنوبية من الكرة الأرضية.

ومنذ نحو عشرة آلاف عام تقريبا، بدأت بعض المجتمعات تعمل على استغلال الطبيعة، وتتوصل بذلك إلى زيادة كميات الطعام الموجودة، فقد استطاع الإنسان أن يهتدي إلى الزراعة، وأن يقوم بتربية الماشية، لذلك ذهب البعض إلى تسمية هذا

العصر بعصر الزراعة. وقد اعتمد الإنسان فيه أساسا على الصيد والقنص والزراعة وتربية الماشية. ويتميز هذا العصر بأن دور الإنسان لم يكن فيه سلبيا أمام الطبيعة، بل كان له دور إيجابي، بحيث اعتمد على عقله للتغلب على الطبيعة واستغلالها لصالحه، لابتكار الوسائل التي تمكنه من استغلال الأرض وتربية الماشية. (١)

وبصفة عامة اعتمد الإنسان في هذا العصر البدائي على أدوات بسيطة، فاستخدم العصي والحجارة المدببة في الدفاع عن النفس والصيد والتقاط الثمار. ولقد ظل الحجر هو المادة الأساسية التي تصنع منها الأدوات لمدة طويلة، إلى أن اكتشف الإنسان النار، وبهذا توصل إلى صهر المعادن، ثم إلى صناعة الأدوات المعدنية.

ولقد أدى هذا التطور في أدوات الانتاج إلى قيام ظاهرة تقسيم العمل. وكان هذا التقسيم الأول على أساس اختلاف الجنس، فكان الرجل يقوم بالصيد والأعمال الشاقة، وكانت المرأة تقوم بأعمال المسكن أو الكوخ. وفي تلك الحقبة بدأت بعض القبائل الأكثر تقدما في تربية الماشية كنوع من التخصص في العمل... وهذا هو التقسيم الاجتماعي للعمل. كما انفصلت بعض الأعمال عن الزراعة، وأصبحت حرفا مستقلة وخاصة حرفتي النسيج والتعدين، وبهذا ظهر التقسيم الاجتماعي الثاني للعمل، وأدى ذلك إلى ظهور المدينة، وإلى قيام علاقات اجتماعية وسياسية جديدة.(٢)

ومن الملاحظ أنه مع اكتمال الاقتصاد البدائي ، ومع تزايد السكان، انتظم المجتمع في عشائر أي في جماعات يربط بين أفرادها رباط الدم، وأصبحت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ثم مرت العشيرة بتطورات مختلفة حتى حلت محلها الأسرة، وإن لم تكن الملكية الزراعية معروفة حتى ذلك الوقت.

ولما كانت ظروف الحياة البدائية قاسية، وكان الإنسان أضعف من أن يصارع الطبيعة وحده، فقد أضطر إلى اللجوء إلى العمل الجماعي، وهكذا بدأت الملكية الخاصة في الظهور شيئا فشيئا مع تفتت العشيرة أو القبيلة إلى الأسر التي أصبحت الوحدة الاقتصادية في المجتمع. (٣)

أما غرض النظام البدائي بالنسبة للعملية الاقتصادية، فانه كان يتمثل في إشباع الحاجات، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض وافق أفراد الجماعة على العمل الجماعي، وكان الغرض من الانتاج هو الاستهلاك المباشر لا المبادلة. ذلك أن النظام البدائي لم يعرف ظاهرة السوق.

ولكن بعد اشتغال بعض القبائل بتربية الماشية والزراعة فان هذا أدى إلى إمكانية المبادلة المنتظمة.وكانت المبادلة تتم في البداية بين القبائل. ولما بدأت الملكية الخاصة في الظهور بدأت المبادلات بين الأفراد تتغلب شيئا فشيئا، حتى أصبحت الشكل الوحيد للمبادلة. وأصبحت الماشية هي السلعة المقبولة للتبادل، والتي تقوم بها السلع الأخرى. وبذلك ظهرت النقود السلعية.

وبعد ذلك أدى تطور العمليات الزراعية إلى زيادة الانتاج مما أدى إلى اتساع نطاق المبادلة. ولكن ليس معنى ذلك أن اتساع المبادلة كان كافيا لتغيير غرض النظام البدائي، الذي ظل يتمثل في الإشباع المباشر للحاجات.

وهكذا تطور الانتاج في المجتمع البدائي الى الحد الذي أتيح فيه العمل الإنساني أكثر مما كان مطلوبا لمجرد إعاشة المنتج وعائلته. ولم يعد يتطلب إنتاج الثروة المادية في ذلك الوقت اندماج الأفراد في وحدات إنتاجية كبيرة، وأخذ أفراد العشيرة يتخذون لأنفسهم حرفا مختلفة، وتنوعت الإنتاجية لمختلف العمليات. وبدلا من المجتمع العشائري أصبحت الأسرة الأبوية هي الوحدة الاقتصادية للمجتمع. إلا أنه كان على المجتمع العشائري أن يفسح الطريق للمجتمع الإقليمي أو مجتمع الجيرة المؤسس على المصلحة الاقتصادية المشتركة.فمثلا كانت الأرض وهي وسيلة الانتاج الرئيسية لا تزال تعتبر ملكية عامة ، مع أن كل أسرة كانت تزرع قطعتها الخاصة من الأرض، وتدير شئون أهل منزلها.

وعند القبائل الرعوية، أصبحت القطعان ملكية خاصة لكل أسرة بذاتها، وأصبحت البضائع التي تنتجها الأسر الأبوية للأسرة. وشكلت الماشية والأمتعة المنزلية، ووسائل الانتاج المختلفة، ومنتجات العمل الفردي العناصر الأولى للملكية الخاصة

التي نمت على حساب الملكية العامة، ثم تطور الأمر، وأصبحت الملكية الخاصة وراثية، وقضى على المساواة السابقة بين أفراد المجتمع. وقد أدى ظهور الملكية الخاصة إلى التبادل بين الأفراد داخل المجتمع، وهذا بدوره أدى إلى ازدياد عدم المساواة في الملكية بين الأفراد.

وفيما بعد أدى نمو إنتاجية العمل إلى الملكية الخاصة للإنسان منتج البضائع المادية. وحينما كان الإنسان ينتج من أجل احتياجاته الخاصة المباشرة، لم يكن من الممكن أن يوجد استغلال الإنسان للإنسان، ولكن حينما أنتج أكثر قليلا مما يحتاجه لمجرد إعاشته، فقد اصبح من الممكن إجبار الإنسان على العمل لمالك وسائل الانتاج.

وكان أسرى الحرب هم أول المستغلين، فقد حولهم المنتصرون إلى عبيد محرومين من كافة الحقوق، وكان يتم الاحتفاظ بهم طالما كانت لديهم القدرة على العمل، فإذا ما تحول العبد إلى عبء على سيده لسبب أو لآخر، فقد كان للأخير كل الحق في التخلص منه.

وعلى ذلك تميزت المرحلة الأخيرة في المجتمع البدائي بظهور العبيد. وكان العبد يعمل لزيادة ثروة سيده بدلا من إشباع احتياجاته الحيوية. وقد فتح ظهور العبودية صفحة جديدة في تاريخ الإنسانية، وابتدأ استغلال الإنسان للإنسان.. وأصبح المجتمع الذي كان مؤسسا في الماضي على ملكيته العامة لوسائل الانتاج، أصبح مقسما إلى ثلاث مجموعات اجتماعية رئيسية طبقا لعلاقات كل مجموعة بوسائل الانتاج.

فأولا: كان هناك العبيد الذين لم تكن لهم ممتلكات خاصة أيا كانت، وكانوا هم أنفسهم ملكا لسادتهم. وثانيا: كان هناك ملاك العبيد الذين كانوا بما يملكون من وسائل الانتاج سادة للعبيد الذين كانوا يستغلونهم، وأخيرا كان هناك الأعضاء الأحرار في المجتمع الذين كانوا يقومون بأود أسرهم بعملهم الخاص وبالأدوات والوسائل التي في حوزتهم. إلا أن الكثيرين من الأعضاء الأحرار سقطوا تدريجيا في مهاوي الفقر، وتحولوا إلى عبيد.

وبذلك أصبح المجتمع مقسما إلى فرق اجتماعية كبيرة تسمى الطبقات تتحد سماتها بعلاقاتها بوسائل الانتاج. ولم يعد عمل الأحرار في المجتمع هو المصدر الرئيسي للثروة المادية. وهكذا وبعد أن تحلل نظام المجتمع البدائي المشاعي على هذا النحو حل محله نظام اقتصادي اجتماعي جديد هو النظام العبودي. (٤)



الفصل الأول

نظام الرق في التاريخ القديم

يعتبر النظام العبودي تطورا للنظام البدائي، ولكن بأي الطرق كان يمكن الحصول على العبيد في التاريخ القديم؟ وبكلمات أخرى ، ما هي مصادر الرقيق؟

في البداية، وعند المشاحنات بين القبائل، كان يتم قتل الأسرى، ولكن بعد أن أصبحت الحاجة ماسة إلى الأيدي العاملة في الأعمال الشاقة بصفة عامة، والزراعة بصفة خاصة، فان الأمر تحول من قتل الأسرى إلى استرقاقهم.. وبالتالي كان أسرى الحرب هم أول المستغلين.

ثم جاء مصدر آخر للاسترقاق عن طريق الميلاد من أبوين من العبيد، وكذلك بالبيع لقاء الديون، أو البيع على يد والدين فقيرين، أو من طرف رؤساء القبائل، إلا أنه بدون شك فإن أسرى الحرب كانوا أكبر مصادر العبودية في التاريخ القديم.

ولكن منذ أصبحت الحاجة ماسة إلى الرقيق، بعد أن تطورت عمليات الانتاج البشرى، وازداد تفاعل الإنسان مع الطبيعة، فقد تم تجريد الحملات لتحقيق هدف محدد، وهو أسر البشر، وادخالهم قهرا في ذل العبودية.

كما أن العقاب على الجرائم ، كان أيضا أحد مصادر الحصول على الرقيق في التاريخ القديم. فعندما كان المجتمع يمارس الحق في العقاب على الجرائم، فان المذنبين كانوا يتحولون إلى رقيق. ورغم اختفاء العبودية طبقا لهذا النظام فان وسائل مشابهة في العقوبات مثل الأشغال الشاقة المؤبدة، لازالت تشكل بعض المواد في القوانين في بعض الدول، ويتم فرضها على المجرمين.

وكما ذكرنا، كان هناك مصدر للرق عن طريق الميلاد، تأسيسا على فكرة أن العبد ملك لسيده، وبالتالي فان الطفل المولود من والدين من الرقيق، يصبح ملكا للسيد. ولكن هذا المصدر كان قليل الأهمية، لأنه كما تبين مؤخرا فان العبيد في

الإمبراطورية الرومانية مثلا كانوا في غالبيتهم من الذكور، لإجبار هؤلاء الذكور على القيام بالأعمال الشاقة. كما أنه من وجهة نظر المالكين للرقيق فان شراء عبد ناضج صالح للأعمال الشاقة أفضل من انتظار وصول الأطفال إلى سن العمل.

وهناك مصدر آخر للرق، وهو البيع، فطالما اعتبر العبيد من عوامل الثروة فانهم كانوا خاضعين للبيع، وفي هذه الحالة لم يكن البيع مصدرا للعبودية، لأن الأشخاص المعروضين للبيع، كانوا في الحقيقة عبيدا، إما بالأسر أو بالاختطاف أو بالميلاد أو بالأحكام القضائية.

وفي بعض المجتمعات، فانه كان في استطاعة شخص حر أن يبيع نفسه أو يبيع شخصا واقعا تحت سيطرته مثل الزوجة أو الأبناء من أجل المال أو أية اعتبارات أخرى. كما أن رئيس القبيلة كان يستطيع بيع أفراد أو اسر أو مجموعات بشرية تحت سطيرته، أو يوافق على تحويلهم إلى ملكية تجار الرقيق لقاء بعض الأموال.

وهناك مصدر للرقيق يأتى من جانب بعض الأشخاص الذين يتحايلون على بعض الصبية على شكل التبني المزيف ، وخاصة الفتيات الصغيرات، ثم تسليمهم أو تسليمهن للأغنياء الذين يدفعون مبالغ معينة للآباء بالتبني، ثم يتم استغلال هؤلاء المساكين بطرق مختلفة.

وهذه الأمثلة استمرت منذ التاريخ القديم، وبقيت بعض مظاهرها حتى التاريخ المعاصر، ففي الصين ودول أخرى في جنوب شرق آسيا، كان يطلق على الفتيات الصغيرات اللاتى كن يتعرضن لهذه العملية - أي بيع آبائهن بالتبني لهن - الاسم الصيني موي تسي Mui Tsai (٥)

ومن مصادر العبودية الرق النابع عن عدم الاستطاعة في دفع الديون، ففي عدد من الحضارات، فان عدم استطاعة شخص ما دفع ديونه، فانه يتحول إلى ملكية صاحب الدين، أو أن يقوم صاحب الدين بتحويل هذا المقترض الذي لم يسدد ديونه إلى ملكية شخص ثالث. (٦)

وهنا نجد بعض الممارسات النابعة عن عدم القدرة على الوفاء بالديون مستمرة حتى بعد إلغاء نظام الرق، وهذه عادة تتخذ شكل عبودية الدين، وهي حالة أدت إلى وضع المقترض تحت سيطرة صاحب القرض لضمان استرداد قيمة الدين. والمظهر الرئيسي لهذا الترتيب أن قيمة الخدمات التي يتعين أن يقدمها المقترض المسترق لا تقلل من قيمة الدين مع مضى الوقت إلا النزر اليسير، والنتيجة أنه لم تكن هناك فرصة للخروج من حالة العبودية. والأدهي من ذلك أن الدين في الغالب كان لا ينتهي قبل وفاة المقترض المسترق، وبالتالي تبقى حالة الاسترقاق مستمرة بعد وفاة الدائن الأصلي في أبنائه. ورغم محاولات وضع نهاية لعبودية الدين ، فإنها استمرت في مجتمعات كثيرة حتى التاريخ المعاصر. وقد حدث هذا النوع أساسا في الدول الزراعية. وحتى في الدول المتقدمة لم يسلم الأمر من وجود هذا النظام. وفي الغالب أن يكون صاحب القرض في المجتمعات الزراعية من ملاك الأراضي الأغنياء، بينما يكون المقترضون من الفلاحين الفقراء. أما في المجتمعات الصناعية، فان الدائنين كانوا من أصحاب الأعمال، الذين كانوا يستغلون قوة عمل المدين في مشروعاتهم أو يؤجرونه لشخص ثالث. (٧)

الرق في أفريقيا في التاريخ القديم

شهدت أقاليم واسعة من هذه القارة نشوء وتطور دول عبودية مختلفة منها تلك التي قامت في مصر وكوشى وقرطاجة ونوميديا. غير أن مصر وكوشى كانتا أهم هذه الدول. ففيما يتعلق بمصر القديمة نجد أنها شهدت نظاما عبوديا في أواخر الألف الرابعة قبل الميلاد. واستطاع ملاك العبيد تكوين جيش قوى استخدموه في حروب متصلة للسيطرة على شبه جزيرة سيناء. وفي هذا المجتمع كانت القرية هي الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وعندما نشأت مزارع المعابد وملاك العبيد والمرابين بفعل انتزاع الأراضي العامة والاستيلاء عليها كان العبيد هم قوة العمل الأساسية في تلك الأراضي، وكان عددهم يتضاعف بشكل ثابت بفعل الحروب في المناطق المجاورة.

وبناء على هذا الوضع، فقد كانت السلطة الحاكمة في مصر القديمة تقوم بتدعيم حكم ملاك العبيد، ومن ثم كانت الحكومة المركزية الصارمة يدعمها نظام ضرائبي لتمويل الخزانة الملكية، ولم يكن القانون إلا أداة أخرى في يد الطبقة الحاكمة.

وفي عصر الأسرات في مصر القديمة ظل التنظيم الحكومي دون تغيير كبير من الناحية العملية.

أما دولة كوشى فقد بدا عصرها الذهبي حوالي القرن الثامن قبل الميلاد، بيد أن تاريخ نشوء الدولة نفسها يرجع إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

وكان أهالي كوشى خاضعين لفراعنة مصر القديمة فترة طويلة من الزمن، واستقلوا منذ القرن الثامن قبل الميلاد، وراحوا بدورهم يغزون مصر، حتى أخضعوها تحت زعامة الملك بعنخى سنة ٧٢٥ قبل الميلاد تقريبا.

وقد اتسعت هذه الدولة حتى شملت المناطق الواسعة الممتدة من البحر المتوسط إلى حدود اثيوبيا وأوغندا الحاليتين، بل إن هذه الدولة شكلت قوة عالمية لبعض الوقت، غير أن الحروب الكثيرة والمستمرة ضد الآشورين والمصريين القدماء أدت إلى تداعى مملكة كوشى ثم انهيارها في القرن الثالث قبل الميلاد.

وكانت العبودية منتشرة على نطاق واسع بين الكوشيين متخذه مصادرها كما كان الحال في مصر القديمة من الحروب.

الرق في آسيا في التاريخ القديم

ازدهرت الدول العبودية القديمة في آسيا في منطقة الأوراتور التي تشكل حاليا جزءا من روسيا الاتحادية وأرمينيا وإيبيريا والكلوشيز والبانيا القديمة (وهي غير البانيا الموجودة حاليا في شبه جزيرة البلقان) والخوارزم وسوجديانا وباكتريا وكوشان ومملكة البوسيروس.

وقد قامت مملكة الأوراتور كدولة عبودية في حوض بحيرة قان في الألف الأولى قبل الميلاد، ومدت نفوذها بعد ذلك على مناطق شاسعة وصلت إلى حوض دجلة في

الجنوب الشرقي وقرب سواحل البحر المتوسط في الجنوب الغربي. أما في الشمال فقد ضمت الأوراتور مناطق واسعة فيما وراء القوقاز. وكانت المرتفعات التي تحتلها الأوراتور أقل خصوبة من سهول مصر، وبالتالي لم تكن الزراعة ممكنة إلا في أودية الأنهار، حيث أتاحت الجداول الصغيرة والسريعة توفير مقادير من المياه اللازمة للري، وبالتالي فقد ظلت تربية الماشية في المكانة الأولى هناك لفترة طويلة . ولم يكن في الإمكان التوصل إلى إقامة نظم الري على الهضبة الصخرية وزراعة المناطق الجبلية إلا بعد صناعة الأدوات الحديدية.

وعلى الرغم من أن العلاقات العبودية كانت سائدة في هذه الدولة، فإنها كانت تنطوي على بقايا النظام البدائي الذي تكلمنا عنه آنفا. فقد ظل النظام العبودي متسما بالعديد من المميزات الأبوية، ذلك أن العبيد كانوا يعتبرون ملكا مشاعا.

وقد وصلت هذه الدولة إلى قمة تطورها في أواخر القرن التاسع قبل الميلاد، وفي ثلاثينات القرن الثامن قبل الميلاد أصبحت بهذه الدولة أكبر المراكز القديمة لصهر الحديد. وقام ملوكها ببناء المدن والقلاع ومنشآت الري بالاعتماد على العبيد.

غير أن الحروب الوحشية مع الآشوريين، وهجمات الاسكيثيان من الشمال، وانتفاضات العبيد والتفكك القبلي داخل البلاد لعبت دورها الهام في تداعى مملكة الأوراتور في القرن السابع قبل الميلاد، ثم انهيارها التام في القرن السادس قبل الميلاد.

وقد كان لهذه المملكة وحضارتها تأثير واضح في مصائر شعوب ما وراء القوقاز، إذ أصبحت المناطق الشاسعة التي كانت تشغلها مسرحا تاريخيا عظيما امتزجت فيه القبائل والعشائر بتشكيل مجموعات عرقية أكبر أي قوميات، ومن ذلك نشوء شعبين كبيرين فيما وراء القوقاز على ذلك العهد هما شعبا ارمينيا وجورجيا.

أما دولة أرمينيا فقد نشأت في نفس منطقة الأوراتور واتخذت شكلها المتكامل في القرن الثاني قبل الميلاد في نظام عبودى مستبد. وقد انغسمت منذ أيامها الأولى في حروب متصلة مع خصومها المتاخمين لجلب مزيد من العبيد أسرى الحرب، حيث

قام النظام عليهم وعلى الفلاحين والحرفيين، فأقيمت المدن الكبرى والقلاع والطرق بالإضافة إلى استخراج المعادن، وتطورت تجارتها على نطاق واسع مع فارس وآسيا الصغرى ومصر.

أما مملكة الكلوشيز فقد شغلت منطقة على الساحل الشرقي للبحر الأسود، بينما امتدت إيبيريا على الجزء الجبلي الأوسط فيما وراء القوقاز. وكانت الدولتان عبوديتين .

وقد تعرضت إيبيريا لهجوم الرومان عام ٦٥ قبل الميلاد. إلا أن اتساع حركة المقاومة حال دون تمكين الغزاة من تحطيم وحدة البلاد، وإن كان الرومان أجبروا ملوك إيبيريا على اعتبار أنفسهم حلفاء للإمبراطورية الرومانية. أما الكلوشيز والمناطق المتاخمة لها فقد انقسمت إلى عدد من الإمارات والدويلات الصغيرة الموالية لهذه الإمبراطورية. وعلى هذا النمط تقريبا عاشت المجتمعات العبودية في كل من ألبانيا القديمة)القطاع الشمالي بعد أذربيجان(ومناطق شمال البحر الأسود وآسيا الوسطى وكازاخستان. (٨)

الرق في اليونان القديمة والامبراطورية الرومانية

جاء ذكر لنظام الرقيق في قصائد هوميروس، مما يعكس الأحوال عن هذا النظام في اليونان في البداية الأولى للألف الأولى قبل الميلاد. كما لعبت العبودية دورا رئيسيا بالنسبة للشكل القانوني الذي وضعه الإمبراطور جستنيان (٥٢٧-٥٦٥م) لنظام الرق. وخلال هذه القرون الخمس عشرة كان نظام الرق نظاما مشروعا في اليونان وروما لم يهاجمه أحد.

وفي القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ناقش بعض الفلاسفة موضوع الرق مثل باقي الأمور الإنسانية كالدولة والأسرة. ولم يكن بلاتو Plato مهتما بالقضية، ولكن يبدو من كلمات أرسطو أن بعض الفلاسفة أعلنوا أن العبودية متناقضة مع الطبيعة، وبالتالي فهي غير عادلة. (٩)

ولكن أرسطو نفسه أتخذ موقفا مختلفا، فطبقا لما ذكره، فان غالبية الجنس البشرى تفتقد صلاحيات كبرى للروح الضرورية للحرية، فالعبودية ليست فقط شيئا مربحا للسيد الذي يمتلك أساسيات الحياة، ولكن للعبيد أيضا الذين كانوا يحصلون على النصح والمشورة من السيد، والتي لم يكن في استطاعتهم الحصول عليها وحدهم، وأكد أرسطو أنه عمليا فان التسليم بأن البشر أحرار بالطبيعة، وأنهم استعبدوا بالمصادفة، فانهم في الواقع عبيد بالطبيعة. وواضح من هذا الجدل الأرسطي أن أرسطو لم يناد مطلقا بتحرير العبيد ، بل إنه اعتبرهم عبيدا بالطبيعة.(١٠)

كما أوضح أفلاطون في الجمهورية الفاضلة أهمية حرمان العبيد من حق المواطنة واجبارهم على الطاعة والخضوع لسادتهم. (١١)

وبعد ذلك نادت بعض المدارس الفلسفية اليونانية القديمة بالأخوة بين البشر، وأن نظام الرق ضد الطبيعة، ولكن هذه المدارس لم تقترح إلغاء الرق، فالحرية والعبودية مثل كل الأشياء المادية قد درست كموضوعات متضادة ومتناقضة.

أما المبدأ في القانون الروماني فيتلخص في المقولة الشهيرة التي أوردها الامبراطور جستنيان في القرن السادس الميلادي نقلا عن المشرع الروماني فلورنتيوس Florentius (القرن الثاني الميلادي) أن الرق هو قانون الأمم Ius Gentium حيث أن الفرد - ضد طبيعة الأشياء - يمتلكه شخص آخر.

وبعد ذلك انغمس المشرعون الرومان في اعداد القوانين العملية التي تنظم النظام العبودي.

أما مصادر الرق عند اليونان والرومان فلم تختلف عما ذكرناه آنفا، فقد تم استعباد المقترضين الذين لم يؤدوا قيمة ديونهم. ولكن مع تطبيق القانون الروماني، أصبحت العبودية في مقابل الدين غير مشروعة.

وفي اليونان كان الأطفال يتعرضون للتحول إلى العبودية من جانب الذين كانوا يتبنونهم. ولكن القانون الروماني يختلف عما كان سائدا في اليونان في هذه النقطة،

وذلك عندما أعلن الإمبراطور جستنيان (القرن السادس الميلادي) بأن الأطفال المتبنين هم أحرار ولا يجوز استرقاقهم. كما كان بعض الآباء الفقراء يبيعون أبناءهم أحيانا، ولكن القانون الروماني منع هذا أيضا، ورغم ذلك فقد استمرت هذه الممارسات بطرق غير مشروعة. هذا بالإضافة إلى أن الرجل الحر - وطبقا للقانون الروماني - كان يستطيع أن يعرض نفسه للبيع كرقيق في ظروف مختلفة. (١٢)

ولكن المصدر الرئيسي للعبيد في اليونان القديمة والإمبراطورية الرومانية كان الحروب وعلميات القرصنة البحرية وصيد البشر وإنجاب العبيد من أبوين من الرقيق.

وفي بعض الأحيان كانت الأعداد الكبيرة من الأسرى والذين يتم أسرهم في المعارك المختلفة يمكن الإفراج عنهم بعد دفع الفدية. ولكن عندما كان يتم اجتياج مدينة ما، فان كل السكان كانوا يتحولون إلى عبيد. ولما كانت الحروب مستمرة بين دول المدن اليونانية القديمة City States فان الكثير من اليونانيين تم استرقاقهم.

كما أنتشرت عمليات الاسترقاق عن طريق القرصنة البحرية، ولكن الغالبية الكبرى من العبيد في اليونان القديمة كانت من الشعوب الأخرى، وكان يتم استرقاقهم عن طريق شرائهم من التجار من آسيا الصغرى والبحر الأسود. وكانت الكميات من تلك المنابع كبيرة والأسعار منخفضة. وبالتالي فان الرقيق كان يعتبر أرخص بالشراء. أما إناث العبيد فكان يتم استخدامهن في الاعمال المنزلية كحمل أطفال سادتهم وزملائهن. أما أطفال العبيد فانهم نادرا ما كانوا ينالون قسطا من العناية والتربية. والواقع فان غالبية العبيد كانوا من الرجال القادرين على العمل في الزراعة والصناعة والتعدين.

ويجب أن نتذكر أنه في الفترة الهلينستية (٣٢٣-٣٠) قبل الميلاد انتشرت الحروب والقرصنة، وبينما كانت الامبراطورية الرومانية تضم المناطق المطلة على البحر المتوسط، ازدادت الحروب، وتقاطر آلاف من الاسرى من إسبانيا والغال)فرنسا(وافريقيا واليونان. وبعد عام ١٦٧ قبل الميلاد ازدهرت عمليات القرصنة حتى

عام ٦٧ قبل الميلاد، وتم استيراد الرقيق على شكل واسع إلى إيطاليا ، وتم استخدامهم باعداد كبيرة في الزراعة والتعدين.

ومع تأسيس نظام الامارة Principate في عام ٢٧ قبل الميلاد، تغيرت الأمور، وكانت هناك بعض الحروب تحت حكم أوغسطس، وتم استرقاق بضعة آلاف من الشعوب الأخرى ولكن الحروب الكبرى كانت نادرة. وهكذا فإن السلام في الإمبراطورية، وكذلك قلة عمليات القرصنة البحرية، ومع وجود هذين العاملين، فانه كان يتم استيراد الرقيق فقط من الراين والدانوب والفرات. وفي مثل هذه الظروف، اصبح الرقيق نادرا، وارتفعت أسعاره. ومع القرن الثاني للميلاد وصلت أسعار الرقيق إلى نحو عشرة أضعاف ثمنه في القرن الرابع قبل الميلاد. وهكذا كان إنجاب العبيد للأطفال شيئا هاما في هذه الحقبة، ومن وثائق القرن الثاني بعد الميلاد يتبين أن العبدة الولود كانت لها قيمة كبرى وسعر كبير.

ومع القرن الثالث للميلاد، زادت الحروب مع البرابرة (الشعوب الأخرى) من عدد الأسرى، ولكن هؤلاء لم يدخلوا في الغالب سوق الرقيق، لأن الحكومة فضلت إدخال هؤلاء الأسرى في خدمة الجيش، أو إقرارهم في الأراضي الزراعية كأحرار قادرين على الخدمة العسكرية.

ومن ناحية أخرى فقد تم أسر بضعة آلاف من المواطنين الرومان أيضا على أيدي الغزاة البرابرة، والكثير منهم تم افتداؤهم على أيدي أقاربهم أو الكنيسة. ولكن عددا كبيرا منهم أعيد تصديره إلى الدولة الرومانية كعبيد، وبالرغم من أنهم كانوا قانونا يمكنهم استرداد حريتهم باعادة دفع أثمانهم، فان أغلبهم لم يستطيعوا تحقيق ذلك، وظلوا بالتالي في ربق العبودية.

وفي مثل هذه الظروف ، هبط ثمن العبد إلى نصف ما كان عليه في القرن الثاني للميلاد. وبالرغم من ذلك ظل العبيد نادرين بالنسبة لليونان القديمة أو في عهد الجمهورية الرومانية بعد ذلك، وظل أفضل اقتصاديا إنجاب العبيد من أبوين من الرقيق من شرائهم. (١٣)

وكان من الطبيعي أن يكون هناك تناقض بين العبيد وملاكهم في اليونان القديمة والدولة الرومانية، ووضح ذلك في شكل الانتفاضات التي قامت بها مجموعات العبيد، وكان أبرزها وأهمها تلك الانتفاضة التي قادها العبد والمصارع الروماني سبارتاكوس. ففي عام ٧٤ قبل الميلاد نجحت مجموعة من العبيد وعلى رأسهم سبارتاكوس في الهروب من مدرسة المصارعين في كابوا حيث لجأوا إلى جبل فيوفيوس ، ولم يكونوا يزيدون عن بضع عشرات في أول الأمر، ولكنهم سرعان ما تحولوا تدريجيا إلى جيش قوامه ٦٠ ألف عبد منظمين على نمط الجيش الروماني، فاثار الرعب والفزع في قلوب ملاك العبيد. وقد وقف الفلاحون الأحرار إلى جانب هؤلاء العبيد الذين تمكنوا بفضل قيادة سبارتاكوس من إنزال ضربات عنيفة بالجيش الروماني، حتى ظلت الدولة الرومانية حتى سنة ٧١ قبل الميلاد مسرحا شهد أكبر الحروب الأهلية في التاريخ القديم، إلا أن الطبقة الحاكمة استطاعت بعد جهود ضخمة القضاء على ثورة سبارتاكوس. ورغم كل ذلك، فان حركة سبارتاكوس هذه قد وجهت ضربات للنظام الروماني ساعدت على تداعيه ومن ثم انهياره.. (١٤)

وقد اعتقد البعض أن ثورات العبيد في العالم الهلينستى والروماني كانت ترمى إلى إلغاء النظام العبودي ، ولكن الثوار العبيد حاولوا مرارا وتكرارا أن يحولوا سادتهم إلى عبيد، ولكنهم لم يحاولوا إلغاء نظام العبودية إلغاء كاملا.

ولقد تعززت فكرة عدم المساواة في النظام الاجتماعى بشدة ولمدة قرون تالية، بعد أن قضى الرومان على كل هذه الثورات، وسحقوا آخر الحركات الثورية. (١٥)

الأهمية الاقتصادية في اليونان القديمة وروما

كان الرقيق في اليونان القديمة والدولة الرومانية مستبعدا من الحياة السياسية، كما استبعد الرقيق من الخدمة العسكرية، وفقط في أحوال المصادمات الكبرى، كان الرقيق ينتظم في القوات المسلحة، ولم يكن معروفا في التاريخ القديم أن يعمل رجل حر خادما في المنازل. وكان من المقرر في التاريخ اليوناني والروماني القديم أن العمل اليدوي مع استثناء الزراعة مخصص للعبيد وليس للأحرار.

تطور نظام الرق بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية (٤٧٦م)

رغم أن الرق قل كثيرا مع نهاية الإمبراطورية الرومانية، فانه لم يختف في غرب ووسط أوربا، ولكنه لم يصل أبدا إلى الأهمية التي كانت له في روما في الفترة الكلاسيكية.

وكانت الزيادة الأولى في أعداد الرقيق قد حدثت نتيجة لغزوات البربر، لأنه كان عاديا أن تقوم القبائل الجرمانية المختلفة بتحويل أسرى الأعداء إلى عبيد. كما أن اعتناق بعض ملوك البربر للمسيحية أحدث تغييرا طفيفا في نظام الرق، حيث لم تلغ الكنيسة الرق.

كما أن زيادة ثانية حدثت في أعداد الرقيق وقعت بين القرنين الثامن والعاشر للميلاد، عندما تم اسر الشعوب السلافية، وتم نقلها كرقيق إلى ألمانيا، والاسم الحقيقي لكلمة عبد Slave مشتقة من السلافيين وتشرحها هذه الظروف. وفي هذه الأوقات كان يتم ارسال العبيد إلى الكنائس والأديرة كهدايا من الأغنياء والتائبين.(١٦)



الفصل الثاني

تطور نظام الرق في العصور الوسطى

١ - نظام الإقطاع الأوروبي:

من الصعب تحديد تواريخ حادة لبداية نظام اقتصادي أو اجتماعي معين، وكذلك وضع تواريخ قاطعة لنهاية هذا النظام، فعملية الانتقال من النظام البدائي إلى النظام العبودي، وكذلك تطور نظام الرقيق في التاريخ القديم إلى نظام عبودي بشكل مختلف في العصور الوسطى الأوربية تمت بناء على عوامل بطيئة. ولكن تبقى الحقيقة أن النظام الإقطاعي مرحلة من مراحل التطور فرضتها الظروف الموضوعية التي مرت بها المجتمعات العبودية وخاصة الإمبراطورية الرومانية القديمة والمتمثلة في عوامل خارجية وداخلية سبقت الإشارة إليها وأدت في النهاية إلى أن تحل الاقطاعيات المحلية محل الحكومات المركزية. ولأن الحكومة المركزية لم تستطع أن توفر الأمن للسكان، فان الفلاحين بصفة خاصة نزلوا عن أراضيهم لكبار الملاك مقابل أن يوفر لهم هؤلاء الملاك حمايتهم من الهجمات الخارجية. (١٧)

والواقع أن سقوط الامبراطورية الرومانية على يد البربر عام ٤٧٦م مكن الأخيرين من أن يقيموا ما يشبه الملكيات أو الولايات المستقلة على أنقاض الامبراطورية الشاسعة . ووضع البربر في كل اقليم أو ولاية محافظا أو دوقا أو كونتا، وبعد أن هدأت الأمور نسبيا، قام حكام الاقاليم هؤلاء بجمع الضرائب للسلطة المركزية ، وأجبروا الضعفاء في مناطقهم على الدخول في طاعتهم وتحت حمايتهم.

وفي القرن السادس الميلادي، ارتفع شأن حكام الأقاليم بعد أن منحهم الملوك امتيازات واسعة، وبالتالي تشكل نظام جديد أو علاقة جديدة بين العبيد أو الأقنان وحكام الاقاليم. فكان على هؤلاء الحكام أن يدافعوا عن عبيد الأرض أو الأقنان أمام الغزوات الخارجية، في مقابل أن يتخلى أقنان الأرض عن حريتهم، وأن يقدموا مع خدمات أخرى نصف محاصيلهم الزراعية لحكام الأقاليم أو المقاطعات، وهكذا بدأ

في أوربا نظام جديد له ملامحه الخاصة، ونعني به النظام الإقطاعي.

ولم تظهر المعالم الحقيقية للإقطاعيات أو الضيعات بوضوح إلا مع بداية القرن التاسع الميلادي ووصل إلى القمة أثناء القرن الثالث عشر. (١٨)

والواقع أن المدن الأوربية خلال العصور الوسطى سقطت تحت سلطان السادة الاقطاعيين، وهكذا اندثر الكثير من المدن، وأرغم أهلها على فلاحة الأرض المحيطة بها. وقد ترتب على ذلك اندثار بعض المدن، وتحول البعض الآخر إلى قرى واقطاعيات.

وهكذا أصبح الاقطاع Feudalism هو الوحدة السياسية للنظام الإقطاعي في أوربا في العصور الوسطى، كما اصبحت الاقطاعية أو الضيعة المغلقة هي الوحدة الأقتصادية والاجتماعية لهذا النظام. (١٩)

ومن الناحية السياسية كان يملك الضيعة سيد، وقد يكون ملكا أو لوردا أو نبيلا أو فارسا، كما كان يمكن ان يكون من رجال الكنيسة. وهذا الحاكم كانت له سلطات واسعة على الضيعة ، ويمتلك كل شيء فيها، بما فيها الاقنان وتتبعه محاكم خاصة تفصل بين الأفراد، وله سلطة جمع الضرائب.

ومن الناحية الاجتماعية ، كانت الضيعة تتكون من أفراد يعيشون معا، وكانوا مرتبطين بمجموعة من القوانين والعادات الخاصة بهم، ولهم كنيسة خاصة، ويتزاوجون فيما بينهم.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد كانت الزراعة هي المصدر الوحيد للانتاج. وكان السكان يتعاونون في العمل الزراعي، ولهم مراعيهم الخاصة، وغاباتهم،وهم يشتركون في دفع الضرائب للسيد، وكذلك ضريبة العشر للكنيسة.

وكانت أراضى الاقطاعية الزراعية تقسم إلى قطع صغيرة تسمى أشرطة، كل منها حوالي فدان، وكان كل قن يقوم بزراعة عدد من الأشرطة.

وكانت الزراعة في ظل النظام الإقطاعي تتم باحدى طرق ثلاث:

أ - نظام الحقل الواحد: ويتلخص هذا النظام في زراعة جميع المحاصيل في حقل واحد عدة أعوام، فإذا ما قلت الانتاجية لنقص خصوبة الأرض فان الفلاح يتركها ويتجه إلى حقل آخر جديد.

ب - نظام الحقلين: وتقسم الأرض طبقا لهذا الأسلوب إلى قسمين يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة، على أن يتم الأمر بالعكس في العام التالي. وواضح أن هذا الأسلوب يهدف إلى تجديد خصوبة الأرض. ومما لاشك فيه أن هذا النظام يعد أقل تبديدا للأرض من نظام الحقل الواحد.

جـ - نظام الحقول الثلاثة: وتقسم الأرض طبقا لهذا النظام إلى ثلاثة أقسام مستطيلة الشكل، يزرع اثنان منها كل عام على أن يترك الثالث ليسترد خصوبته. ولا شك أن هذه الطريقة أقل تبديدا للأرض من النظامين السابقين.[٢٠]

كما كانت هناك ارض الدومين، وهي قطعة أرض كان يخصصها السيد لنفسه من أراضى الضيعة، ويلتزم أقنان الأرض عن طريق السخرة بزراعتها.

وكان على القن عدة التزامات... منها دفع ايجار للسيد، وهذا الايجار إما أن يكون نقدا أو عينا. وهناك كذلك خدمات السخرة، فقد يلتزم قن الأرض بتخصيص عدة أيام كل أسبوع لزراعة أرض السيد. ولم يكن يسمح لعبيد الأرض من الناحية القانونية بأى نوع من أنواع الملكية. كما لم يكن من حق القن ترك الضيعة في أى وقت يشاء. ومن هذه النقطة نكتشف أن العلاقة بين الإقطاعي والقن لا تختلف كثيرا عن علاقة المالك بالعبد، لأن العبد والقن لا يستطيعان التهرب من صفتهما القانونية باعتبارهما مملوكين للسيد.

وبالإضافة إلى ما سبق، فان أقنان الأرض كانوا مقيدين بدفع الضرائب العشورية للكنيسة واستعمال مطحنة السيد نظير دفع أجر معين.

لقد كان الإقطاع الأوربي يقدم على نظام الاقطاعات المغلقة، ويرى بعض الكتاب أن النظام الإقطاعي يستبعد فكرة الدولة استبعادا كاملا، وهذا صحيح إلى حد كبير، فقد قام بعض أمراء الاقطاع في القرن الثالث عشر بسك النقود في اقطاعاتهم، وقد

فعلوا ذلك بتفويض من الملوك في بعض الاحيان، وبغير تفويض منهم في أحيان أخرى.(٢١)

وهكذا كانت هناك طبقتان في المجتمع الأوربي في ظل النظام الإقطاعي. طبقة عبيد الأرض والذين أوضحنا فيما سبق التزاماتهم، وهناك أيضا طبقة السادة، وكان على السادة في ظل النظام الإقطاعي عدة التزامات منها الاضطلاع بالمسئولية الادارية، فالسيد هو الحاكم المحلى، وهو القاضي، وهو الذي يراقب الشئون الاقتصادية. كما أنه مسئول عن الحفاظ على الأمن داخل الاقطاعية، والدفاع عنها ضد العدوان الخارجى. (٢٢)

٢- النظام الإقطاعي في آسيا:

من المحتمل ان النظام الإقطاعي قد ظهر في الصين في القرن الثالث الميلادي، وكان ذلك وقت سقوط امبراطورية هان القديمة وتوحد البلاد تحت حكم دولة تشين الجديدة. وهناك ظاهرة مميزة للتطور الإقطاعي في الصين ، وهي أنه قام على أساس دولة وليس سيطرة الإقطاعي على الضيعة.

وفي ظل حكم سومايين (٢٦٥-٢٩٠م) أول إمبراطور من سلالة تشين أدخل نظام الحصص كقانون، وطبقا لهذا النظام كان ما يعطى للفلاح من الأرض يقسم إلى قسمين، وكان المحصول الذي يعطيه القسم الأول يستخدمه الفلاح لحاجاته الشخصية، أما محصول القسم الآخر فكان يعطى للدولة. وكان الفلاحون مسئولين عن انتظام الري والصرف وإقامة السدود. وكان هذا النوع من العلاقة الإنتاجية يعتبر إيجارا مقابل الخدمة، بينما كانت العلاقة الإنتاجية في أوربا تقوم على العمل بالسخرة مقابل الانتفاع بالأرض.

على أن النظام الإقطاعي تطور في الصين في القرن الثامن الميلادي في عهد امبراطورية تانج، وتميزت هذه الفترة بتغير شكل الإقطاع، فاستبدل نظام تقسيم الأرض بنظام الاقطاعية الكبيرة، فتملك أولا ملاك الأرض الأغنياء ثم الارستقراطية

الإقطاعية المتوسطة والصغيرة مساحات من الأرض أكبر وأكبر، وبذلك حرمت الفلاحين من أراضيهم، وتقوض الاقتصاد الطبيعي السائد.

على أن ظهور العلاقات الإقطاعية في الصين أثر بدوره على تطور النظام الإقطاعي في اليابان وكوريا، حيث دخل البلدان في النظام الإقطاعي، وفي اليابان بدأت تتشكل العلاقات الإقطاعية في القرن الرابع، وفي ظل النفوذ الصيني، بدأ نظام الإقطاع يظهر في الهند الصينية في القرن الخامس الميلادي.

وفي الهند ظهر المثل النموذجي للنظام الإقطاعي الذي يحتفظ بملامح العبودية البدائية نظرا لقلة التأثير الصيني. ولكن ظهرت الإقطاعية في الهند في القرنين الخامس والسادس الميلاديين. وكانت الإقطاعيات الزراعية منعزلة، وتكفي نفسها بنفسها. في المدن عمل الحرفيون أساسا لاشباع حاجات ملاك العبيد النبلاء. (٢٣)

وعلى أية حال، ظل النظام الإقطاعي قائما في أوربا حتى منتصف القرن التاسع عشر، إلا أن متغيرات كثيرة أدت إلى تقويض هذا النظام رويدا رويدا وعلى مدى قرون.. كالنهضة الأوربية والكشوف الجغرافية والإصلاح الديني البروتستنتي ثم الثورة الصناعية. (٢٤)

٣- الشرق الإسلامي في العصور الوسطى:

من الضروري أن نوضح أنه لم يحدث في الشرق الإسلامي ما حدث في أوربا من انقسام الدولة إلى عدة قطاعات مغلقة (الضيعة) وتمتع كل منها بسلطات قانونية واسعة، أو باستقلال فعلى في مواجهة السلطة المركزية.

ومن الملاحظ أن ما عرف بالاقطاع في الشرق الإسلامي يفتقد كثيرا من عناصر النظام الإقطاعي كما شهدته أوربا الغربية. وهذا يدعونا إلى الحذر في إطلاق المصطلحات لأن علاقة الدولة أو مالك الأرض بالفلاحين لم تكن مثل العلاقة الاقطاعية التي كانت سائدة في أوربا في العصور الوسطى، فلم يمتلك سيد ما أقنان الأرض، ولم يكن الفلاحون في الشرق الإسلامي محرومين من صفة الملكية ومن حق

مغادرة القرية، ولم يكونوا هم والأرض والبهائم ملكا لصاحب الضيعة، وهذا ما يدفعنا مرة أخرى إلى التنبيه إلى الحذر من مغبة إطلاق المصطلحات.

ولكن إذا كانت الدعوة الإسلامية قد ظهرت في القرن السابع الميلادي، وإذا كانت هذه الدعوة قد نزلت نورا لهداية البشرية ، فما هو موقف الإسلام من نظام الرق؟

يتضح من دراستنا السابقة عن نظام الرق في العصر القديم أن هذا النظام كان نظاما اقتصاديا لم يعترض عليه أحد. والواقع فان الإسلام عند ظهوره كان متأثرا باتجاهات الأمم المختلفة. فقد كان نظام الرق شائعا ومشروعا. وكان أهم موارد العبيد أسرى الحروب فأجاز الإسلام للمسلمين أن يأسروا من أعدائهم ما استطاعوا حتى تتحقق المعاملة بالمثل، وبهذا أجل الإسلام الى حين هدفه الأسمى وهو حرية الإنسان... أو قل تحقيق الهدف خطوة خطوة.

وكان الإسلام مؤثرا في اتجاهات الأمم بالتشريع الذي أجراه للرق، وأظهر أنه مشكلة، ولم يكن أحد يدرك قبل الإسلام أن الرق مشكلة، بل كان عملا طبيعيا، ووضع الإسلام الطرق لحل هذه المشكلة، وكان ما رسمه الإسلام خطوة واسعة، ففتح الأعين لتحرير الارقاء، حتى تم ذلك أخيرا . (٢٥)

ويستحسن أن نناقش موقف الأديان السابقة على الإسلام بالنسبة لنظام الرق.. فما هو موقف الديانة اليهودية من هذا النظام؟ لقد أباحت التوراة الاسترقاق بطريق الشراء أو سبيا في الحرب، فجعلت لليهودي أن يستعبد اليهودي إذا حل الفقر بالأخير، فيبيع الفقير نفسه، حتى يوفي له الثمن، ويبقى عبدا له ست سنين. ففي سفر الخروج «إذا اشتريت عبدا عبريا فست سنين يخدم وفي السابعة يخرج حرا مجانا». (٢٦).
وإذا سرق اليهودي ماشية وذبحها، أو أي شيء استهلكه، ولم يكن معه ما يعوض به صاحبه يباع السارق بسرقته. وأباحت التوارة لليهودي أن يبيع ابنته، فتكون عبدة لليهودي الذي يشتريها. وكان استرقاق الأعداء أيسر ما ينزله اليهود بأعدائهم. وقد نص العهد القديم على « .. حين تقرب من مدينة لكي تحل بها استدعها إلى الصلح، فان أجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير

ويستعبد لك، وإن لم تسالمك بل عملت معك حربا فحاصرها، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل غنيمتها فتغتنمها لنفسك». (٢٧)

وواضح مما سبق أن اليهودية لم تطالب مطلقا بإلغاء نظام الرق، بل استباحت الاسترقاق وبيع الأب لابنته.

وعندما جاءت المسيحية، كانت عبودية الانسان شائعة في العالم كله، وذكر الدكتور جوزيف بوست (٢٨) أن المسيحية لم تعترض على نظام الرق من وجهه السياسي، ولا من وجهه الاقتصادي. ولم تقل شيئا ضد أصحاب العبيد، ولا دفعت العبيد إلى طلب التحرر، ولا بحثت عن مضار العبودية ولا عن قسوتها. ولم تأمر بتحرير العبيد أصلا وبالاجمال لم تغير الصلة بين العبد والمالك، بل على العكس أثبتت حقوق السادة وواجبات العبيد. وأمر بولس الرسول العبيد باطاعة سادتهم كما يطيعون السيد المسيح، فقال في رسالته إلى أهل أفسس «أيها العبيد ، أطيعوا سادتكم حسب الجسد بخوف ورعدة في بساطة قلوبكم كما للمسيح ،لا بخدمة العين كمن يرضى الناس، بل كعبيد المسيح، عاملين بمشيئة الله من القلب، خادمين بنية صالحة كما للرب ليس للناس، عالمين أنه مهما عمل كل واحد منكم من الخير فذلك يناله من الرب عبدا كان أو حراً». (٢٩)

وأضاف القديس الفيلسوف توماس الأكويني رأى الفلسفة إلى رأى الرؤساء الدينيين فلم يعترض على الرق بل زكاه لأنه طبقا لرأي أرسطو حالة من الحالات التي خلق عليها بعض الناس بالفطرة الطبيعية وليس مما يناقض الايمان أن يقنع الإنسان من الدنيا بأهون نصيب. (٣٠)

ومن المعروف أن الرق انتشر في الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام انتشارا كبيرا، وكانت وسيلته الحروب التي لاتنقطع في الجزيرة العربية، وكان الغالب يأسر من المغلوبين من يستطيع ليصبحوا عبيدا. ومن وسائل الرق عند العرب القوة.. فإذا واجهت قبيلة قوية قبيلة ضعيفة استسلمت القبيلة الضعيفة للقوية، وخضعت لها وأصبح أفرادها عبيدا. (٣١)

ولكن ما هو موقف الإسلام من نظام الرق؟

يلخص رسول الله محمد بن عبد الله صلوات الله عليه هذا الموقف في قوله «شر الناس من باع الناس». (٣٢)

وأما من ناحية إلغاء الرق، فإن الإسلام وإن كان لم يلغ الرق إلغاء صريحا مباشرا، فانه وضع نظاما يكفل الإلغاء. وبالتالي يمكن القول بأن الإسلام قد ألغى الرق بطريقة غير مباشرة لسببين:

١ - التكافؤ في المعاملة. فقد كانت هناك حروب بين المسلمين وغير المسلمين، وكان غير المسلمين يستحلون استرقاق الأسرى من المسلمين، فكان لابد أن يعاملهم المسلمون بالمثل.

٢ للإسلام فلسفة في معالجة كل مسألة ليست أساسا من أسسه، ففي معالجة هذه الشئون، تقضى فلسفة الإسلام أن تعالج برفق وأناة حتى يحقق الإسلام هدفه بدون أن يحدث اضطرابا بين المسلمين، كما فعل الإسلام مع شرب الخمر مثلا. فالإسلام يحقق هدفه على مراحل أو خطوات. أما الأمور الرئيسية في الإسلام كالتوحيد وترك عبادة الأصنام، فإن الإسلام واجهها مواجهة صريحة مباشرة ليقطع دابرها منذ البدء.

ولكن ما هو النظام الذي وضعه الإسلام ليلغى الرق بطريق غير مباشر؟

تنحصر الإجابة على هذا السؤال في مبدأين هامين، تضييق المدخل وتوسيع المخرج.

أولاً: تضييق المدخل:

نذكر أن الإسلام قد نزل وللرق مداخل كثيرة سبق أن ذكرناها كأسرى الأعداء وعمليات القرصنة، والرق عن طريق بيع الذات والسطو ووفاء الديون وغيرها. فألغى الإسلام كل هذه المداخل إلا مدخلا واحدا، وضيقه الإسلام حتى لم يعد ينفذ منه إلى الرق الا القليل النادر، وذلك المدخل هو الحرب الدينية، التي يقصد بها الجهاد في

سبيل الله لرد اعتداء يقوم به غير المسلمين على المسلمين بشرط ألا يكون الأسير وقت أسره مسلما ولو كان في جيش الأعداء، وأن يضرب الإمام عليه الرق. (٣٣).

ويقول الشيخ عبد العزيز جاويش إن الشرع لا يبيح أن يسترق مسلم أصلا، ثم إنه لا يبيح بعد ذلك إلا استرقاق أسرى حرب شرعية قامت لإعلاء كلمة الله، مراعى فيها أن تكون مسبوقة باعتداء غير المسلمين عليهم (٣٤)، وقد سد الإسلام بذلك تلك الأبواب التي ذكرناها، والتي كانت مصادر للرق في الأمم المختلفة قبل الإسلام وبعده.

ومن تضييق المدخل أن الإسلام وضع تنظيما لأسرى الحرب لم يكن معروفا قبل الإسلام. فقد كان الأسرى في الأمم المختلفة يعتبرون ارقاء بمجرد وقوعهم في الأسر، ولكن الإسلام اشترط لاعتبارهم أرقاء أن يضرب الامام عليهم الرق كما سبق القول. أما قبل أن يضرب الإمام عليهم الرق فيمكن أن تتم نحوهم التصرفات الآتية:-

١ - تبادل الأسرى، وذلك بأن يرد المسلمون من أسراهم عددا إلى الأعداء، نظير إطلاق عدد من أسرى المسلمين الذين وقعوا في أيدي الاعداء.

٢ - المن على الأسرى، أو على بعضهم، وذلك بإطلاقهم من غير مقابل لسبب من الأسباب.

٣ - قبول الفداء منهم، وذلك بإطلاقهم نظير مقابل مادي أو أدبي، كما فعل الرسول عليه الصلاة والسلام في أسرى بدر، فقد أطلق بعضهم نظير مقابل مالي، وجعل للقارئين منهم أن يفتدوا أنفسهم بتعليم القراءة والكتابة لعدد من أبناء المسلمين (٣٥) وفي المن والفداء جاءت الآية الكريمة **﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب، حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق، فإما منا بعد وإما فداء﴾**. (٣٦)

ومن الممكن أن يفهم من الآية السابقة أن الأسر شيء مؤقت يزول بطريق المن أو الفداء بعد انتهاء الحرب. ومقتضى هذا أن عددا كبيرا من أسرى الحرب لم يصلوا إلى ساحة الرق. ويقول ابن القيم إن الرسول لم يسترق رجلا حرا بالغا قط مع جواز

ذلك. وكان استرقاق الرجال مقصورا على الأرقاء الذين يؤثرون البقاء تحت راية الإسلام على عودتهم لسادتهم من غير المسلمين.

وينبغي أن نذكر أن نصا قرآنيا واحدا تحدث عن حكم الأسرى هو الآية السابقة **﴿فإما منا أو فداء﴾** . ويميل أكثر المفكرين إلى اتخاذ هذا النص اساسا للحكم في الأسرى، وأنه هو الأصل الدائم في هذه القضية، ويعدون ما وقع بالفعل من قتل بعض الأسرى أو استرقاقهم أحداثا وقعت لمواجهة حالات معينة. وبناء على ذلك يكون الرق لا أصل له في الظروف العادية في التفكير الإسلامي.

وقد ذكرت المصادر التاريخية بعض الأمثلة على تبادل الأسرى، منها تبادل الأسرى مع الروم، فكانت عملية الفداء تتم بصورة منتظمة لها روعتها.. فقد وقف المسلمون على الضفة الشرقية لنهر اللامس، ووقف الروم على ضفته الغربية، واللامس نهر صغير كأنه ترعة، ومد جسر من القوارب (٣٧) بين الضفتين. وكلما أطلق الروم أسيرا مسلما، أطلق المسلمون أسيرا روميا معادلا له من حيث المكانة، والسن، وسلامة البدن . وإذا بقيت لأحد الجانبين بقية من الأسرى افتديت بالمال. (٣٨)

ثانياً: توسيع المخرج:

أما أولئك الذين يصبحون أرقاء بطريق أو بآخر، فان الإسلام يفتح لهم الأبواب، ليعيد الحرية إليهم أو ليعيدهم إلى الحرية، إذ أن الإسلام يعتبر الرق أمرا عارضا، ويعمل على إزالته.

وفيما يلي ذكر لهذه الأبواب:-

١- جعل الإسلام عتق العبيد أمرا مرغوبا فيه، ووعد بالثواب العظيم من الله لمن يعتق رقبة.. قال تعالى: **﴿ألم نجعل له عينين ولسانا وشفتين وهديناه النجدين فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة فك رقبة﴾**. (٣٩)

وقال تعالى: **﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى**

واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب﴾. [٤٠]

٢ - كما جعل الإسلام العتق كفارة للحنث في اليمين وكفارة لكثير من الخطايا، قال تعالى: **﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة﴾**. [٤١] كما قال جل شأنه: **﴿ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة﴾**. وقال ايضا **﴿وإن كان قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة﴾**.

كما قال تعالى: **﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا﴾**. [٤٢]

٣ - مكاتبة العبد ليتحرر بدفع مال يقدمه لسيده . ويرى بعض الفقهاء أن المكاتبة واجبة إذا طلبها العبد، وكان هناك أمل في أن يوفي بما وعد. والمكاتبة عقد بين السيد والعبد لإعادة الحرية لذلك العبد نظير دفعه مالا لسيده.

وقد اعتمد الفقهاء الذين قالوا بالوجوب على قوله تعالى: **﴿والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا﴾**. وبعد المكاتبة يعطى العبد المحرر حق التجارة والعمل لنفسه لسداد النجوم (الأقساط)، ويضيف الإسلام أن من حق هذا العبد المحرر نصيب من الزكاة ليساعده على السداد. قال تعالى: **﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب﴾** كما يلزم الإسلام السيد أن يحط عن العبد المحرر بعض النجوم (الأقساط) أو أن يساعده بمال ليوفي بما وعد به... قال تعالى **﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾**.

٤- التدبير: وهو أن يوصي السيد أن يكون عبده حرا بعد موته، وسمي كذلك لأن السيد تدبر أمر دنياه فأبقى العبد ليعاونه في الدنيا، وتدبر أمر آخرته، فأوصى بعتق العبد عقب موته ليساعده ذلك في الآخرة بتكثير حسناته. والتدبير موصى به، ويحث الشرع عليه. ولايجوز بيع المدبر، ولا هبته ولا رهنه لقوله عليه الصلاة والسلام « إن المدبر لايباع ولا يورث ولايوهب وهو حر في الثلث».

٥- إذا حملت الأمة (الجارية) من سيدها ووضعت له طفلا، حرم عليه بيعها أو هبتها وعتقت بموته، وكان ولده منها حرا. وهذا بخلاف النظام الذي كان متبعا عند العرب قبل الإسلام، والذي كان يقضي بأن تظل الأمة أمةً وإن ولدت لسيدها، وأن يكون ابنها منه عبدا.

ويتضح مما سبق أن الإسلام أنهي الرق من الناحية العملية، وأن عملية الرق بتضييق المدخل وتوسيع المخرج كانت في طريقها الى زوال. (٦٣)

معاملة الإسلام للرقيق:

على أن الرق وإن بقي بعد ذلك، فإن الإسلام كفل زوال أثره عمليا، وذلك بمحو الفوارق والتوصية بالأرقاء، حتى وجد من يؤثر الرق على التحرر. وخطوة أخرى خطاها الإسلام في معاملة الرقيق، وهي مساواتهم بالأحرار في أكثر الشئون. وقد روى الشيخان قوله عليه الصلاة والسلام « من قتل عبده قتلناه، ومن جوع عبده جوعناه». ونقل الإسلام التفاضل إلى مقياس جديد هو التقوى، قال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾. وبناء على هذا المقياس الجديد زوج الرسول صلى الله عليه وسلم ابنة عمته زينب بنت جحش من مولاه زيد. وولى زيدا هذا قيادة جيش المسلمين الذاهب إلى محاربة الروم في موقعة مؤتة، وكان بين جنوده كثير من عظماء الإسلام. وولى أسامة بن زيد قيادة جيش المسلمين لحرب الروم، وبين جنوده شيوخ وعظماء المسلمين.

وقد قرر الإسلام للأرقاء ألا يطلب منهم أن يعملوا فوق طاقتهم، وأن يكون من حقهم أن يأكلوا مما يأكل سادتهم منه بل أن يلبسوا من لباسهم، ولعل هذا أرقى درجات المساواة.

ويحدثنا التاريخ أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جاء إلى بيت المقدس ومعه غلامه، ولم يكن معهما إلا ناقة واحدة، فكانا يركبانها على التناوب، إلى أن اقتربا من تلك المدينة، وكانت النوبة للغلام، فأركبه عمر وسار خلفه ماشيا حتى وصلا، ولما

لامه أبو عبيدة على ذلك «إنى اراك تصنع أمرا لا يليق، فالأنظار متجهة إليك» أجاب ابن الخطاب في قوة وإيمان بالله وبنفسه قائلا «قد كنا أذل الناس وأقل الناس، فأعزنا الله بالإسلام، ومهما تطلب العزة بغيره يذلنا الله».

ولم تكن معاملة الرقيق فضائل يتخلق بها مالك الرقيق، بل جعلها الشرع الإسلامي واجبا يلتزم به السيد، فإذا جار هذا على عبده أو ظلمه ظلما بينا كان جزاؤه أن يعتق الحاكم ذلك العبد. وقد روى ابن عمر عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله «من لطم مملوكا أو ضربه فكفارته عتقه». (٤٤)

وفي هذا السياق يقول الأستاذ عباس محمود العقاد (٤٥) «إن العتق هو الذي شرعه الإسلام في أمر الرق، وأما نظام الرق بأنواعه، فقد وجده الإسلام مشروعا فحرمه، ولم يبح منه إلا ما هو مباح إلى اليوم في نظام الأسرى وتسخيرهم في أعمال من يأسرونهم من المتقاتلين. وسبق الإسلام القوانين الدولية المعاصرة بتقريره إلزام الدولة واجب السعي في إطلاق أسراها وإعتاقهم بالفداء».

والواقع أن الرقيق في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة كانوا يعاملون معاملة طيبة، بل وتم عتق الكثيرين منهم طبقا للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، والمثال الشهير في ارتفاع مكانة الرقيق يبدو واضحا في العالم الإسلامي، ونقصد بذلك قيام سلطنة المماليك التي حكمت مصر والشام لأكثر من قرنين ونصف (١٢٥٠-١٥١٧م) وخلال تلك الفترة كان المملوك يعقب الآخر كسلطان على مصر والشام كما يخلف الابن أباه في النظم الملكية (٤٦) وواضح من هذا المثال أن الرقيق أقاموا في العالم الإسلامي سلطنة كبرى حكمت مصر والشام، وأمكنهم أن يهزموا الصليبيين والمغول.

هذا ما كان من أمر الرقيق والأقنان في العصور الوسطى، وقد رأينا موقف الإسلام الداعي إلى تحرير الرقيق بطريقة غير مباشرة، وموقف الإقطاع الأوربي من أقنان الأرض، فما هو نظام الرق في العصر الحديث؟



الفصل الثالث

نظام الرق في العصر الحديث

استمر الرق بشكله التقليدي، وكذلك على شكل القنية واقنان الأرض، حين بدأت رياح التغيير في أوربا الغربية تؤثر على جوهر النظام الإقطاعي. وكان بزوغ حركات الكشوف الجغرافية ثم تطورها إلى عمليات الاستعمار العالمى ثم استرقاق سكان المستعمرات، وشحنهم إلى أماكن بعيدة هو المظهر الجديد لنظام الرق مع مطلع العصور الحديثة.

البرتغال وتجارة الرقيق:

بدأت أهمية البرتغال كدولة بحرية في أواخر القرن الثالث عشر، أي منذ نشأة العلاقات التجارية بين موانىء البحر المتوسط والمواني الواقعة على الساحل الأفريقي للمحيط الأطلنطي . وأصبحت لشبونه بفضل وقوعها في منتصف هذا الطريق ميناءً بحريا هاما.

وفي القرن الرابع عشر ظهرت الأساطيل البرتغالية كاساطيل قوية في المحيط الأطلنطي، وشرع البرتغاليون منذ ذلك الحين يشيدون إمبراطوريتهم. (٤٧)

وفي منتصف عام ١٤١٥ قرر الملك جوا الأول غزو مدينة سبته المغربية، وفي ٢١ أغسطس من نفس العام سقطت هذه المدينة في أيدي البرتغاليين بعد هجوم شديد.

ويعتبر القرن الخامس عشر هو فترة كشف الساحل الأفريقي الغربي، فبعد سقوط سبتة، قاد هنرى الملاح النهضة البحرية البرتغالية، والتي أمكنها فيما بعد الوصول إلى رأس الرجاء الصالح في أقصى الجنوب من القارة الأفريقية، ثم بلغت أوجها برحلة فاسكو داجاما إلى الهند. (٤٨)

وبعيدا عن تفصيلات الاستعمار البرتغالي، نركز كلامنا على العمليات البرتغالية

المركزة لشحن الرقيق إلى العالم الجديد. وفي هذا الإطار تميزت السياسة البرتغالية في غرب أفريقيا بالاهتمام الشديد بتجارة الرقيق. وهكذا تدفقت أفواج الرقيق من غينيا إلى السفن البرتغالية التي قامت بنقل هذه الأفواج إلى الأمريكتين . وقد أصبح الرقيق هو السلعة التجارية الهامة في القرن السادس عشر، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد عليهم في المزارع الأمريكية (٤٩) وبمقتضى الاتفاقات المبرمة بين الأسبان والبرتغاليين صدرت البرتغال نحو ٩٠٠,٠٠٠ عبد أفريقي إلى المزارع الأسبانية في أمريكا الجنوبية في النصف الثاني من القرن السادس عشر، كما أرسلت البرتغال أعدادا أخرى إلى مستعمرتها الوحيدة في أمريكا الجنوبية، ونقصد البرازيل. (٥٠)

وظل الطلب على الرقيق في ازدياد ، ومع بداية القرن السابع عشر ابتدأ الاحتكار البرتغالي يتحطم أمام المنافسة الدولية المتزايدة. ففي عام ١٦٦٠ دخلت الشركات الإنجليزية والهولندية والفرنسية في صراع ثلاثي على اقتناص المكاسب من تجارة الرقيق في غرب القارة الأفريقية. وقد جاهدت البرتغال للاحتفاظ بساوتومي والأجزاء الجنوبية من الساحل الغربي الأفريقي، فتمسكت برأس فرد وغينيا، وقاومت بنجاح مختلف أنواع الضغط الأوربي من الشمال، حيث جاء الفرنسيون للاستحواذ على تجارة الرقيق في السنغال. وفي الجنوب من الساحل الغربي الأفريقي جاء الإنجليز ليسيطروا على تجارة الرقيق في جامبيا. وفي ذلك الوقت قدمت أنجولا غالبية الرقيق المطلوبين للتجارة البرتغالية.

ولكن ومع السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، كانت المستعمرة البرتغالية في أمريكا الجنوبية أي البرازيل في حاجة إلى ١٠,٠٠٠ عبد سنويا، وهذه الكمية لم تستطع المستعمرة البرتغالية أنجولا أن تقدمها، لأنها كانت تصدر الرقيق أيضا إلى أجزاء أخرى في العالم الجديد. وقد أسس البرتغاليون مركزا لتجارة الرقيق في داهومي، ودخلت مستعمرة غينيا في مرحلة جديدة من الازدهار بالنسبة لتجارة الرقيق.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، قامت البرتغال بتطوير ميناء بيسو حتى يكون مركزا هاما لتجارة العبيد. وفي هذه الفترة تجاوزت غينيا أنجولا في الحقيقة من

حيث أعداد الرقيق التي تم إرسالها إلى البرازيل. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت غينيا قد استنفذت مواردها وأفقرت من سكانها الذين تم شحنهم إلى العالم الجديد، وبالتالي كان من الضروري أن تأتي الدفعات الضخمة من الرقيق المستعمرتين البرتغاليتين أنجولا وموزمبيق. (٥١)

البرتغال ومصادر تجارة الرقيق:

كانت لواندا أكبر ميناء لتجارة الرقيق في أفريقيا، أما أنجولا وموزمبيق فكانتا أكبر مساحة تركز عليها الطلب على الرقيق في القارة السمراء. وبين عامي ١٥٨٠ و ١٨٣٦ كان قد تم تصدير أربعة ملايين من الأفارقة إلى الأمريكتين، وكان أكثر من ثلاثة ملايين منهم من أنجولا وحدها. وبوجه عام فان أكثر من ٥٠٪ من المجموع الكلى للعبيد قد أرسل إلى المستعمرة البرتغالية في أمريكا الجنوبية أي البرازيل، والباقي تم تصديره إلى جهات مختلفة في الأمريكتين.

وكان الرقيق في أنجولا هم العنصر الوحيد الهام في التجارة، وكان الحاكم العام البرتغالي هو العميل الرئيسي في عملية شراء الرقيق أو اصطيادهم تمهيدا للتصدير. أما التجار المحليون الذين كانوا يعيشون في لواندا فانهم كانوا يعملون لحسابهم أو لحساب بعض المقاولين. وكان الحصول على الرقيق يتم بطرق مختلفة، فكان في متناول الحصون البرتغالية الداخلية في غينيا وأنجولا وموزمبيق أن تحصل على الرقيق عن طريق الشراء من رجال العصابات البرتغاليين.

ولم يتورع بعض المغامرين البرتغاليين الانتهازيين عن أن يثيروا حربا محلية ضد بعض القبائل من أجل الحصول على الرقيق، وسميت هذه الحروب بحروب النصر، واشتركت فيها الإدارة الاستعمارية البرتغالية ضد القبائل الأفريقية. ولم تكن هذه الجرائم مثار الانتقاد من رجال الدين المسيحي البرتغاليين، والذين رأوا أن هزيمة الوثنيين هي خدمة للمسيحية.

وهناك مورد آخر للرقيق يقع في الأراضي ذات الكثافة السكانية العالية في

المستعمرات البرتغالية الأفريقية، فقد كانت الإدارة الاستعمارية تفرض ضرائب كبيرة على هذه الأراضي، وكان في استطاعة رؤساء القبائل في هذه الأراضي أن يدفعوا قيمة هذه الضرائب بما يساويها من الرقيق. ولم يكن أمرا مجهولا أن الإرساليات المسيحية التنصيرية كانت تنفذ برامجها الدينية بالاعتماد على التمويل الآتي من بيع الرقيق.

وكان الرقيق يوضعون في الموانى الأفريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالي في مخازن واسعة، وأحيانا في زرائب مكشوفة ، ثم يقتادون إلى السفن لعبور الأطلنطي إلى العالم الجديد، ولكن لم ينس رجال الدين المسيحي تعميد هؤلاء التعساء كمسيحين بالجملة قبل سفرهم. (٥٢)

ويمكن إعطاء الصورة التراجيدية عن تقدم قوافل الرقيق إلى موانى التصدير كما وصفها أحد المؤرخين.. فقافلة الرقيق كانت تصل إلى الساحل سيرا على الأقدام، وكانت مكونة من التعساء الأفارقة من الرجال والنساء والأولاد، ولكن الرجال كانوا يكونون الغالبية العظمى، وكانوا يربطون بالحبال كل اثنين معا، ويمتد طابور الرقيق عدة مئات من الأمتار، وكل صفين متتابعين أو أكثر يجمعهم Slave Stick وهو عمود كبير من الخشب يربط إلى أعناق الرقيق المتتابعين. وقد تطلق أيديهم ليتاح لهم أن يحملوا على رءوسهم مئونتهم أو التجارة الأخرى التي تسير معهم. ووراء كل جماعة فرد أو أكثر يشرف على سيرهم، وبيده سوط، ولايتوانى عن أن يضرب به في قسوة بالغة ظهر من يتوانى عن السير. وكان الضعفاء يسقطون إعياء فيتم قتلهم أو يتركون ليلقوا مصرعهم. وقد ظلت عظام هؤلاء المساكين الذين لقوا حتفهم في الطريق علامات توضح الطريق التي سلكها هؤلاء التعساء حتى القرن التاسع عشر.

وكانت هناك ثلاثة طرق تتبعها سفن الرقيق في المحيط الأطلسي، أولها الطريق الشمالي الذي يتجه إلى الشاطئ الشرقي لأمريكا الشمالية، والثاني وهو الأوسط الذي يتجه الى جزر الهند الغربية، ثم الجنوبي الذي يتجه إلى ساحل البرازيل الشرقي.

وكانت السفن المهيأة لاستقبال الرقيق قد بنيت على وضع خاص، فقد كانت

صغيرة الحجم قليلة الحمولة، وكانت مقسمة تقسيما أفقيا (على هيئة رفوف) عرض الواحد منها ثلاثة أقدام، يرص عليها الرقيق وأيديهم مصفدة، بعد أن يقسموا على ناحيتى السفينة، فكان الرجال في ناحية، والنساء والأطفال في الأخرى. وإذا كان الربح يتضاعف كلما زاد العدد، فقد كانت السفن تحمل أكبر عدد ممكن ، حتى لا يستطيع الرقيق أن يدوروا حول أنفسهم. وقد قدر عدد المتوفين خلال الرحلة بنحو سدس الحمولة. (٥٣)

الأسبان وتجارة الرقيق:

بينما كان البرتغاليون منهمكين في عملياتهم الاستعمارية في الشرق، كان هناك إيطالي هو كريستوف كولمبس يعمل لحساب ملكيّ إسبانيا فرديناند وايزابلا، ونال بالفعل موافقتهما على القيام برحلة للوصول إلى الهند بالإبحار غربا.

وقد قام كولمبس بأربع رحلات كشف فيها جزر الهند الغربية ومات كولمبس سنة ١٥٠٦، وهو يعتقد أنه وصل إلى آسيا، وأن الجزر التي اكتشفها هي جزر قريبة من الهند، ومن هنا ترجع تسميتها بجزر الهند الغربية، وكذلك تسمية سكانها بالهنود. (٥٤)

وتسجل الوثائق أن كولمبس ورفاقه أخذوا معهم في رحلاتهم الأربعة بعض العبيد الزنوج إلى اسبانيولا أول مستعمرة إسبانية في العالم الجديد.

ويبدو أنه أثناء ذلك الوقت لم تبد واضحة أهمية إرسال العبيد الأفارقة إلى أراضى العالم الجديد، بل وعلى النقيض من ذلك، فان المستعمرين الأوربيين الأوائل حاولوا أولا استخدام الهنود الحمر كقوة عمل. كما أن الأسبان أنفسهم شحنوا عددا كبيرا من الهنود الحمر إلى اسبانيا سواء لاهدائهم للسلطات أو لبيعهم.

وفي أمريكا الجنوبية - أو كما يحلو لاسبانيا حتى الآن تسميتها بأمريكا الاسبانية - كان الهنود الحمر بصفة عامة تابعين للسادة الاسبان .. وتذكرنا القوانين في ذلك الوقت بالقنانة في أوربا في العصور الوسطى. وقد تم توجيه أغلبهم للعمل في المزارع

أكثر من خدمة السادة الاسبان في المنازل. أما العمل في المناجم، فكان عملا مختلفا، إذ كان النظام مع الهنود الحمر هو الاسترقاق الكامل. ولكن الصعوبات بدأت لأن الهنود الحمر لم يكن من السهل ترويضهم، كما أنهم ثاروا عدة مرات ضد سادتهم، هذا بالإضافة إلى أنهم كثيرا ما كانوا يعمدون إلى الهروب إلى الغابات المحيطة. ولا ننسى في هذا الصدد أن البعثات المسيحية التنصيرية في أمريكا الجنوبية طالبت المستعمرين بحسن معاملة الهنود الحمر.

وقد اختار العرش الاسبانى اسلوبا وسطا بين رغبات المستعمرين في الحصول على قوة العمل الرخيص، وبين آراء رجال الدين المسيحى، وجاء قرار الملك بأنه يمكن اجبار الهنود الحمر على العمل في ظروف معينة، ويتضمن ذلك المعاملة الانسانية ودفع الأجر، ولكن لم يلتزم المستعمرون بهذه القرارات.

كما اقترح الأسقف الاسبانى الكاثوليكى بارتلمى دى لاس كازاس Bartholomé de las Casas على الملك شارل الأول (الامبراطور شارل الخامس فيما بعد) أن يسمح لكل مستعمر اسبانى أن يجلب عددا معينا من العبيد الأفارقة إلى المستعمرات الاسبانية. وقد تمت الموافقة على هذه الخطة. واستمر الرقيق في العمل في زراعة السكر هناك بضعة قرون، وهكذا أزدهرت تجارة الرقيق في أمريكا الوسطى والجنوبية. (٥٥)

نمو تجارة الرقيق الثلاثية:

لم تلبث الدول الأخرى أن دخلت إلى ميدان تجارة الرقيق، فقدم الهولنديون والفرنسيون والإنجليز، وبدأوا يقيمون الحصون والمراكز التجارية لصالحهم، حتى الدنمرك دخلت هذا الميدان ذا الربح الوفير، أغراهم بذلك ضعف البرتغال في الميدان الأفريقي حين استحوذت المستعمرات الهندية جل انتباههم. كما زادت هجرة الاسبان إلى أملاكهم في العالم الجديد، وأخذوا يشتدون في طلب الرقيق. كما استقر الانجليز في فرجينيا وكارولينا الجنوبية، وقاموا بزراعة القطن والدخان وقصب السكر. وطلبوا الرقيق الأفريقي من أجل العمل في المزارع. وتألفت الشركات

البريطانية التي تحاول كسر الاحتكار البرتغالي فقدم السيرجون هوكنز إلى ساحل غانا في عامى ١٥٦٢، ١٥٦٧ من أجل أن يشحن الرقيق إلى الممتلكات الاسبانية في أمريكا، وأخذ يسعى إلى الملك البريطانى ليحصل منه على مراسيم تتيح له حرية العمل في القارة الأفريقية. وكان غريبا أن يعطى الملوك بعض هذه الشركات ما تطلبه من المراسيم. وفي عام ١٦٦٣ حصلت شركة المهاجرين على امتياز العمل والاتجار في أفريقيا، كما حصلت على عقود تبيح لها تصدير الرقيق إلى المستعمرات البريطانية والإسبانية. ووصلت أول دفعة من الرقيق على أيدى الانجليز إلى فرجينيا عام ١٦٢٠ ، ولم يكن قد مضى على انشاء هذه المستعمرة سوى أربع عشرة سنة، وكان عددهم عشرين من العبيد فقط على سفينة هولندية أنزلتهم إلى جيمستون.

وأخذ عدد الرقيق يتزايد عاما بعد عام حتى وصل عددهم في فرجينيا في سنة ١٧٦٠ إلى ٢٠٠ ألف وهو نصف السكان. وفي ذلك العام وصل عدد السكان من أصل زنجى في الثلاث عشرة ولاية أمريكية إلى ٣٠٪ من السكان. ووصلت نسبتهم في ميريلاند الشمالية إلى ٨٪ يعملون كخدم في المنازل والمزارع، بينما عملوا في ميريلاند الجنوبية في زراعة قصب السكر والطباق والقطن. كما وصل عدد الرقيق الأفريقي في جزر الهند الغربية الفرنسية وحدها إلى ٥٠٠,٠٠٠ ، عمل أغلبهم في زراعة قصب السكر. ووصل عددهم في جمايكا في نفس السنة إلى ١٤٠ ألفا.

وقد كان دخول هذه الدول (هولندا وفرنسا وبريطانيا) إلى ميدان تجارة الرقيق وبالا على شعوب القارة السمراء، إذ قامت هذه الدول متضامنة بما يمكن أن نسميه بالاسترقاق الجماعى. وأخذت بريطانيا - وكانت تحتكر تصدير الرقيق الى المستعمرات البريطانية - مكان القمة في هذه التجارة. إذ وصل عدد الرقيق الذي ارسل إلى الممتلكات البريطانية وحدها فيما بين عامي ١٦٨٠ و ١٧٨٦ إلى مليونين ومائة وثلاثين الفا، وإذا قدرنا أن ما وصل إلى المستعمرات فعلا كان نصف ما خرج من أفريقيا لأدركنا أي استنزاف تعرضت له القارة الأفريقية خلال هذا القرن.

وقد اتجه البرتغاليون إلى تنظيم تجارتهم الخاصة بالرقيق الأفريقي تنظيما دقيقا من أجل التغلب على المنافسة البريطانية. وقد أقتضى هذا التنظيم أن يرسلوا رحلتين

إلى البرتغال سنويا في مواعيد ثابته، علاوة على حراسة ساحل غانا بواسطة دورية بحرية دائمة، تمنع هؤلاء المنافسين من القدوم، ولكن ذلك لم يمنع من تأليف شركات عديدة تحصل على مراسيم بالاتجار، كما فعلت شركة وليم آندميرى William & Mary حين حصلت على حق توريد الرقيق إلى الممتلكات الاسبانية. ولم تلبث هذه الشركة أن احتكرت حق تصدير الرقيق إلى العالم الجديد. (٥٦)

وبعد ذلك قدم الهولنديون ، إذ ثارت هولندا على فيليب الثاني ملك إسبانيا- فقد كانت هولندا خاضعة لأسبانيا - وحصلت على استقلالها (٥٧) ، وبدأت تجرب حظها في ميدان تجارة الرقيق.

وكان التنافس بين الشركات الاوربية يؤدى بها إلى أن تسم كل شركة رقيقها بعلامة خاصة كما توسم الماشية، وكانت هذه العلامة في الغالب حرقا في مكان خاص من أجسادهم.

وفي بداية القرن الثامن عشر ارتفع الرقيق الأفريقي المصدر إلى رقم لم يبلغه من قبل، فوصل عدد الرقيق المصدر إلى البرازيل وحدها ٦٤٢ ألفا في سنة ١٨١٣، كما وصل عددهم إلى جمايكا إلى ٣٠٠ ألف. (٥٨)

ووصلت تجارة البريطانيين في الرقيق ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية. وكانت ليفربول أهم موانيها، وإلى جانبها لندن وبرستول ولانكستر. وكان عدد السفن البريطانية العاملة في هذه التجارة ١٩٢ سفينة تبلغ حمولتها ٤٧,١٤٦ عبيدا.

ولذا نقلت لفربول وحدها سنة ١٧٨٧ نصف الرقيق الذاهب إلى الغرب، بل وصل ما نقلته في أواخر القرن إلى ستة أسباع الرقيق وتلتها لندن فبرستول.

وتفيد وثيقة من أرشيف ما وراء البحار أن الانجليز صدروا بين عامى ١٧٨١ و ١٧٩٠ نحو ٣٢ ألف عبد سنويا. (٥٩)

ثم كسدت تجارة الرقيق أثناء حرب الاستقلال الأمريكية، ولكنها عادت إلى الانتعاش بعدها حتى لقد أصبح عدد مراكز تجارة الرقيق سنة ١٧٩١ أربعين مركزا

كان من بينها أربعة عشر مركزا بريطانيا وثلاثة فرنسية وخمسة عشر هولندية وأربعة برتغالية ومثلها دنمركية. وقد نقلت هذه المراكز في عام ١٧٩٩ ثمانية وثلاثين ألفا إلى المستعمرات البريطانية وعشرين ألفا للفرنسية واربعة آلاف للهولندية ، ولم يزد نصيب الدنمركيين على ألفي عبد، ونصيب البرتغاليين على ألف عبد. فكأن البريطانيين وحدهم احتكروا في ذلك العام نقل نصف رقيق غرب أفريقيا، وقد بلغ أربعة وسبعين ألفا. (٦٠)

ويجب أن نشير هنا إلى أن المستعمرات التي كانت خاضعة للكنيسة الكاثوليكية كانت تشجع الزواج الكنسي الكاثوليكي بين العبيد ، وبالتالي منعت الكنيسة انفصال الزوجة عن زوجها. ولكن الكنائس البروتستنتية والانجليكانية خصوصا لم تفعل ذلك، بل منع القانون في المستعمرات البريطانية ارتباط العبيد بالزواج (٦١)، حتى يمكن للسادة المالكين أن يوجهوا العبدة أو العبد إلى نوع العمل وفي المكان الذي يشاءون.

ارهاصات حركات تحرير الرقيق:

لاشك أن الرقيق الأفريقي لاقى معاملة شرسة من جانب السادة الأوربيين في المستعمرات المختلفة، وهناك الكثير من الروايات عن هذه المعاملة مما تقشعر له الأبدان، والحقيقة القاسية تؤكد أن معدل الوفيات بين العبيد كان عاليا، ولم يكن هذا إلا نتيجة للحالة السيئة التي عاش فيها هؤلاء التعساء.

وإذا كان هناك بعض الذين أثارتهم هذه الفظائع التي اقترنت بتجارة الرقيق وظروف معيشتهم، فقاموا يندون بها، فان هناك من وقف يدافع عنها بحجة أنه لايمكن أن توضع قيود أو تمنع تجارة تدر ربحا على الأمة. وهناك من وجد في هذا النوع من التجارة ضرورة حتمية. كما أن الرجال الذين زاولوا هذه التجارة ثم تقاعدوا، ظلوا يدافعون عنها وعن القائمين بها، وظلوا يعملون بعد ذلك كتجار أثرياء، واصبحت لهم مصلحة مباشرة لايمكن تجاهلها، كما كان لهم أثرهم في توجيه السياسة. إذ أن بعضهم تمكن بثرائه من دخول البرلمان في إنجلترا. وأوضح هؤلاء أن الموانى البريطانية تدين لتجارة الرقيق بازدهارها، وأن أي تقييد لهذه التجارة سوف

يعود بالأضرار على هذه المدن وأهلها، بل على الاقتصاد الوطني البريطاني. فقد وصف عمدة مدينة برستول البريطانية تجارة الرقيق سنة ١٧١٣ بأنها «عماد شعبنا». هذا بالإضافة إلى أن بعض من اشتغل بهذه التجارة وصفها بأنها أكثر أنواع التجارة درا للربح، إذ تصل نسبة الفائدة في أغلب الأحوال الى ١٥٠٪ . فسفينة واحدة قد تغل ربحا قد يصل إلى ٦٠ ألفا من الجنيهات، وحتى إذا تحطمت سفينتان من كل ثلاث سفن، فربح السفينة الثالثة كاف لان يسد خسارة السفينتين الأخريين.

وكل هذه الأسباب أو بعضها تفسر لنا استمرار تجارة الرقيق مع كل ما شابها من الشوائب طيلة تلك القرون. بل إن بعض الكتاب والساسة كانوا يرون في هذه التجارة سببا من أسباب عظمة الإمبراطورية البريطانية. فالأسطول التجاري الذي كان يعمل دائما في عمليات نقل الرقيق، كان الميدان الأساسي لتدريب البحارة البريطانيين على أعمال البحر لجعلهم ملاحين مهرة يتلقفهم الأسطول الحربي البريطاني للعمل على سفنه، وكل محاولة للحد من تجارة الرقيق تعد بمثابة إنقاص لعدد السفن التي تعمل في النقل، وإنقاص لعدد الرجال الذين يعملون على ظهرها، وانقاص لفرص اختيار الأسطول الحربي البريطاني لرجال البحر المدربين. ولذا كان أقصى أماني من قام يندد بتجارة الرقيق، إنما هو العمل على تنظيم هذه التجارة... وهناك القليل من الذين طالبوا بحسن معاملة الرقيق.

وإذا كانت حركة تحرير الرقيق قد بدأت بعد ذلك، فانها لم تقم من أجل القسوة البالغة التي صحبت هذه التجارة، ولا من أجل الصيحة الإنسانية التي قامت تنادى باحترام الإنسان، ولكن السبب الحقيقي لهذه الحركة إنما تركز على أسباب اقتصادية بحته حتمت الا يساء استخدام هذه الآلات الإنسانية، ولاسيما أن توطن الأوربيين في القارة الأمريكية، واقبالهم على زراعة السكر والقطن والدخان، ونجاحهم في ذلك نجاحا كبيرا، كل ذلك حتم العناية بالعبيد الذين ينتجون هذه المحصولات. مادام هؤلاء التعساء قد أصبحوا جزءا من الانتاج. (٦٢)

وهناك من يقول أن بريطانيا بفضل ريادتها للثورة الصناعية اعتبارا من منتصف القرن الثامن عشر، والتوصل إلى الاختراعات الفنية الحديثة، وحلول ما يسمى بالآلية

أي استخدام الآلة محل الجهد البشرى والحيواني قلل إلى حد ما من الاعتماد على قوة العمل من جانب العبيد، وهكذا أرادت بريطانيا أن تحرم القوى الاستعمارية الأخرى من الاعتماد على قوة عمل الرقيق، حتى تسيطر هي على مقدرات التجارة العالمية.(٦٣)

ولكن ذلك لا يعني أنه ليس هناك من عامل إنساني بتاتا وراء الدعوة إلى إلغاء تجارة الرقيق ونظامه، بل كان هناك بعض دعاة الإنسانية الذين نادوا بتحريم هذه التجارة مبكرين.

ففي انجلترا ، وفي عام ١٦٧٣ هاجم روبرت باكستر Robert Baxter تجارة الرقيق في مؤلفه دليل المسيحية . Christian Directory وفي غضون ذلك الوقت نشرت رواية nheB arhpA (١٦٨٨) والتي وصفت حالة الرقيق البائسة والذين كانوا يجلبون من أفريقيا إلى الهند الغربية. وقد أثرت هذه الرواية في المجتمع ككل. كما أن جون لوك John Lock هاجم (١٦٩٠) تجارة الرقيق في كتابه عن الحكومة المدنية . Treatise on civil governmentوبعد ذلك هاجم جيمس ثومسون James Thomson ووليام شنستون William Shenstone ووليام كوبر William Cooper وريتشارد سافج Richard Savage وغيرهم كثيرون حالة الرقيق في المستعمرات البريطانية. (٦٤)

وفي سنة ١٧٨٣ تألفت في بريطانيا أول جمعية لتحرير الرقيق، وجعلت همها إلى جانب ذلك مقاومة تجارة الرقيق وخاصة في غرب أفريقيا، وكانت هذه الجمعية أول واحدة من نوعها في العالم.

وفي ١٢ مايو ١٧٨٩ أثيرت المسألة لأول مرة في مجلس العموم البريطاني، ولكن انتهت المسألة بطلب المجلس لمزيد من البيانات، وكان المعنى الواضح لهذا القرار هو التأجيل، وبالتالي كان المطلوب من مؤيدي حركة تحرير الرقيق هو مزيد من النضال من أجل الحصول على مزيد من التأييد.

وحتى سنة ١٨٠٤ لم تقم انجلترا بأي إجراء إيجابي من أجل مقاومة تجارة الرقيق، بينما كانت الدنمرك قد سبقتها وأصدرت مرسوما ملكيا في ١٦ مايو سنة ١٧٩٢ بإبطال تجارة الرقيق على رعاياها، ولكنها جعلت سنة ١٨٠٢ نهاية لهذه التجارة، أي أنها منحت فرصة عشر سنين للدنمركيين الذين يمارسون هذه التجارة لتصفية أعمالهم والتحول إلى تجارة أخرى .

وأخيرا نجح اللورد جرانفل في سنة ١٨٠٦ في إقناع مجلس العموم البريطاني لاصدار قرار بإنهاء تجارة الرقيق في كل الإمبراطورية البريطانية. ولكن لم يوافق مجلس اللوردات على هذا القرار إلا في سنة ١٨٠٧. إلا أن ذلك لم يكن يعنى إنهاء هذه التجارة، وظل هناك بريطانيون يزاولونها بطريق التهريب مادام القانون لم يفرض عقوبة على من يمارسها.

ولم يتم هذا الأمر إلا في سنة ١٨١١، حين صدر المرسوم بالنص على عقوبات معينة لكل من يعمل في هذه التجارة، وكان هذا المرسوم هو الذي وضع حدا لهذه التجارة في أراضي الإمبراطورية البريطانية، واعتبر قانون عام ١٨١٤ الاتجار بالرقيق قرصنة. (٦٥)

أما في فرنسا، فقد نادى الفلاسفة والكتاب - مع منتصف القرن الثامن عشر- مثل فولتير وجان جاك روسو بتحريم الرق. كما أن مونتسكيو الذي كان قد زار انجلترا، كما كان على اتصال بجمعيات تحرير العبيد ألف كتابه « جمعية أصدقائنا السود» La Societe des amis de Noires والذي نشر في باريس ١٧٨٨. (٦٦)

ومع قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، تم صدور قرار بالمساواة بين جميع البشر. ولكن الجمعية الوطنية الفرنسية عادت وأصدرت قرارا سنة ١٧٩٣ بأن القرار الخاص بالمساواة بين البشر لايسرى على المستعمرات الفرنسية. كما أصدر نابليون خلال حكم المائة يوم قرارا بتحريم تجارة الرقيق، وتأكد هذا القرار في مؤتمر باريس الثاني سنة ١٨١٥.

وبرغم ذلك ظل الفرنسيون يمارسون هذه التجارة، حتى جاء الالغاء سنة ١٨٤٨ مع

قيام الجمهورية الفرنسية الثانية، ولكن ظلت العبودية المنزلية. ومع عام ١٨٦٤ اصدر نابليون الثالث مرسوما جديدا بالغاء تجارة الرقيق، ومع ذلك ظلت التجارة تجرى عن طريق التهريب خمس عشرة سنة أخرى. [٦٧]

أما في مركز استيراد الرقيق العالمي أي في الولايات المتحدة الأمريكية فقد قامت حركة مقاومة تجارة الرقيق في الولايات الشمالية قبل الاستقلال بفترة طويلة، رغم أن القانون الأمريكي كان قد أباح هذه التجارة.

ومع تصريح استقلال الولايات المتحدة في ٤ يوليو ١٧٧٦، قررت المستعمرات الثلاث عشرة السابقة قررت أن كل البشر قد خلقهم الله متساوين، وأن لهم الحق في الحياة والحرية. وهذه كانت مبادئ عامة ليس لها تأثيرها العملي السريع بالنسبة لنظام الرقيق.

ثم وضع موضوع الرق تحت الأضواء بدراسة الحكومة الأمريكية لموضوع الأراضي الجديدة في الشمال الغربي سنة ١٧٨٧. وفي نفس العام تدارس في المؤتمر الدستوري كل من واشنطن وجيفرسون ومادسون وهاملتون موضوع الرقيق وأيدوا الإقرار بوضع مادة لمنعه في الدستور الفيدرالي، ولكن أغلبية الأعضاء لم توافق. وكانت هذه المعارضة أساسا من جانب ممثلي جنوب كارولينا وجورجيا الذين هددوا بعدم الانضمام إلى الاتحاد إذا ما تم منع نظام الرق. وأخيرا تمت الموافقة على ترك موضوع الإلغاء لحكمة وقرار كل ولاية في الاتحاد.

وبدا في عام ١٧٨٧ أن سنوات الرق أصبحت معدودة ، وأنه يمكن إنهاؤه في بضع سنوات حتى في الولايات المتحدة. ولكن التوسع الكبير في زراعة القطن جعل الجنوب الأمريكي يتخذ موقفا متشددا، فبينما وافقت كل الولايات الشمالية على إلغاء تجارة الرقيق بين عامي ١٧٨٧و ١٨٠٤، فان الرأي العام في الجنوب اعترض على الإلغاء، وذلك لحاجة الأراضي الزراعية الجديدة للأيدي العاملة من الرقيق.

ويجب أن نعترف أن حركة الإلغاء كان لها معارضون حتى في الولايات الشمالية، حقيقة فإن رجالا مثل بنجامين لوندى Benjamin Lundy واليجاه لفجوى Elijah

Lovjoy ووينـدل فيلبس Wendell Phillps ووليم لويد جاريسون William Lloyd Garrison ، كل هؤلاء قد دحضوا العبودية وهاجموها بشكل لايلين، ولكن واجهتهم معارضات عنيفة، وتعرض بعضهم للتصفية الجسدية من جانب عصابات تجارة الرقيق.

ومع مرور السنين، انضم المثقفون إلى المطالبين بتحرير العبيد، ومن بينهم إمرسون Emerson وبريانت Bryant ولونجفلو Longfellow، ولكن التأثير الأكبر على الرأي العام الامريكى ضد نظام الرق كان على يد هاريت بيتشر ستو Harriet Beecher Stowe والذي جاء في تحفته الفنية كوخ العم توم Uncle Toms Cabin والتي نشرت في عام ١٨٥٢.

واحتاج الأمر أن تخوض الولايات المتحدة حربا أهلية بين ولايات الشمال وولايات الجنوب حتى يمكن إلغاء نظام الرق تماما، فالشمال الصناعي أراد الحصول على العمالة الرخيصة في المصانع من الرقيق المحرر، والجنوب الزراعي الحار والرطب أراد الاحتفاظ بقوة العمل المجانية أي الرقيق. كما أن الشمال الصناعي أراد وضع الحواجز الجمركية لتشجيع الصناعات الشمالية، واراد الجنوبيون تخفيض الجمارك حتى يمكن الاستيراد بأسعار رخيصة، وهكذا وقع التناقض بين الشمال والجنوب، أي أن تحرير الرقيق النهائي في الولايات المتحدة، كان نتيجة للتناقض الاقتصادي بين الشمال والجنوب وليس لعوامل إنسانية فقط.

وعلى أية حال، ففي سنوات الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥) أصدر لينكولن قرارات تحرير العبيد، فصدر القرار الأول في ٢٢ سبتمبر ١٨٦٢ ثم تبعه قرار آخر في يناير ١٨٦٣. إلا أنه بانتصار الشماليين، تم في النهاية تحرير الرقيق الأمريكي مع نهاية عام ١٨٦٥. (٦٨)

الفصل الرابع

نظام الرق المقنع

بجوار عملية الاسترقاق، قامت عمليات استعمارية لاستغلال شعوب المستعمرات استغلالا لايتفق مع الإنسانية، ومن هذه العمليات وسائل إجبار سكان المستعمرات أو البلاد الواقعة تحت النفوذ على العمل الجبري أو السخرة.

البرتغال والسخرة في المستعمرات الأفريقية:

هل يمكن لأي برنامج لمعاونة الافريقيين - إذا اعتبرنا أن البرتغال كانت راغبة رغبة أكيدة في محاكاة العقلية الاستعمارية الأوروبية التي سمح بها العصر - هل من الممكن لهذا البرنامج أن يكون له تأثيره، مادام لا يزال ينظر إلى الأفريقي على أنه ليس أكثر من يد عاملة. وهذا التصور الذي يحدد القدرة الذهنية للأفريقي، يتأصل بعمق في فكرة الرق التقليدي وهو تصور أكثر كثيرا من الفقر والنقص في قدرة الاستعمار البرتغالي، والمسئولية عن الجهل والعزلة اللتين يبدو أنه قد حكم بهما على الأفريقي في أنجولا وموزمبيق. وجزء كبير من تاريخ أنجولا وموزمبيق يعتبر تاريخا للاستغلال القاسي للافريقيين عن طريق ممارسة تجارة الرقيق أو العمل الجبري..

وقد تم إنجاز القليل في أفريقيا البرتغالية لإنهاء تجارة الرقيق (التي حدثت في سنة ١٨٧٨ تبعا للقرار الملكي بالإلغاء سنة ١٨٥٨). وقد أعلنت لشبونة سنة ١٨٦٩ أن جميع الأرقاء اصبحوا أحرارا، وأن على هؤلاء الرقيق أن يعاملوا معاملة العمال حتى تأتى لحظة الحرية. ومن المحتمل أن الوضع لغامض للشخص المحرر أو المعتق قد أنبت في العقلية الرسمية الفكرة بان العبد يمكن أن يظل عبدا مع إلغاء العبودية، لأن هذا في الواقع كان محور أرتكاز كل التشريعات التالية، التي كانت تبحث في آن واحد، أن تضمن للأفريقي حريته وأن تضمن للأوربي امداده اللازم بالعمل. أما المستعمرون القساة في أنجولا وموزمبيق، فلم يكونوا في حاجة إلى هذه السفسطة القانونية، فقد أستمر غالبيتهم في تجاهل كل تشريعات العمل الوطني.

وفي سنة ١٨٧٨ كان صدور قانون العمل أول نظام حقيقي للعمل الوطني في أفريقيا البرتغالية، وكان تطبيق هذا القانون يتم على مراحل بالنسبة للسياسة البرتغالية والتي لم تصل إلى نهايتها. فقد ألغى العمل الجبري، وسعى إلى أن يحل محله نظام العمل الحر، وكان يرمى الى حماية حقوق وحريات الأفريقي وأن يضمن له مستوى انسانيا أساسيا. وطبيعي أن يكون هذا القانون صعب التطبيق عمليا، فان أي سياسة عملية لا تقر استرقاق الافريقيين تعتبر غير عملية في المستعمرات الأفريقية. وكان هذا القانون يعكس السياسة الاستعمارية، والتي كانت تستهدف استغلال الوطنيين في أفريقيا وخداع الانتقادات ضد البرتغال في الخارج.

وكانت هناك ثغرتان في هذا القانون، كان من الممكن ألا يكون لهما هذه النتائج المحزنة عند التطبيق. وكانت الثغرة الأولى عبارة عن فقرة عقابية تشبه تلك الموجودة في قانون العقوبات في عاصمة الإمبراطورية والثغرة الأخرى هي الافتراض بأن عقد العمل بين العامل والمستأجر سوف يفيد كلا منهما وكان من الممكن التنبؤ بما سوف يحدث بعد ذلك فان عددا من السادة احتفظوا بعبيدهم متظاهرين بأنهم يخدمون بموجب عقود مبرمة معهم. كما أن تجار الرقيق في الداخل استمروا في عملهم مثلما كان الحال معهم في بداية الأمر، مع اختلاف بسيط، فبدلا من شراء الأسرى من رؤساء القبائل، فانهم تعاقدوا من أجل الحصول عليهم. أما الفقرة الخاصة بالعقاب فقد استغلت حتى الثمالة - فان الموظفين البرتغاليين في مناطق عدة ومعهم الكواردور الذي كانت وظيفته هي السيطرة على عقود العمل وحماية مصالح الافريقيين - أعلنوا أن كل الافريقيين الذين لم يتعاقدوا سوف يعتبرون متشردين، وأجبروهم على العمل بموجب عقود لمدة خمس سنوات. ومن الناحية العملية، اختفي العمل الحر في المستعمرات، وكان المستأجر يشعر بمسئولية أقل تجاه المتعاقد معه عما كان يشعر به تجاه الأرقاء القدماء، وكان العمال يعيشون في الواقع على مستوى الكفاف. أما الآلاف من عمال أنجولا الذين أرسلوا بالسفن إلى جزر الكاكاو اى ساوتومى وبرنسيب، فلم يعودوا مرة أخرى أبدا. وقد هرب الكثير من الفلاحين الى صميم الداخل وكونوا من أنفسهم عصابات صغيرة وعنيفة بعد أن اعترتهم حالة من اليأس.

وفي سنة ١٨٩٨ تنبهت وزارة المستعمرات لتلك الحوادث وعينت مجلسا لدراسة مشكلات افريقيا البرتغالية، الا أن الجو السائد لم يساعد على زيادة الاعتبارات الإنسانية في أفريقيا، وكان مبدأ العمل الجبري الذي حرمه تشريع ١٨٧٨ أساس التقرير الذي قدمته اللجنة، والتي أنصبت توصياتها على قانون ١٨٩٩ العنيف، وهو الذي استمر قانونا للعمل الوطني حتى عام ١٩٢٨، وظل أثره واضحا في السياسة الأفريقية لحكومة سالازار. وكان رئيس اللجنة هو انتونيو انيز الذي وجه احتقاره للقانون السابق، وأشار إلى أن افكار الأحرار لاتناسب الا أنفسهم. وكان على البرتغال أن تعمل على تقدم مستعمراتها، وهذا التقدم يجب أن يقع على كواهل الافريقيين ومن ثم اقترح أعضاء اللجنة تحديد سياسة القمع تجاه الافريقيين بالمناداة بأن واجب أوربا هو العمل على التقدم الأفريقي الحضاري. «إن الدولة صاحبة السلطة على سكان شبه برابرة، ولكنها أيضا كمستودع للسلطة الاجتماعية، فانه يجب ألا يكون هناك أي اضطرار أو اجبار لهؤلاء الوطنيين في أفريقيا فبالعمل سوف يرفعون مستواهم، وبالعمل أيضا سوف يحصلون على معان سعيدة للحياة.. وبالعمل أيضا سوف يمارسون عملية التحضر..» كما نصت المادة الأولى من قانون ١٨٩٩ على ما يلي..

«كل الوطنيين في ولايات المستعمرات البرتغالية هم مقيدون بتعهد أخلاقي وقانوني لمحاولة الحصول خلال العمل على المعاني التي تنقصهم من أجل بقائهم وتحسين حالتهم الاجتماعية، ولديهم الحرية الكاملة لاختيار الطريقة التي يحققون بها هذا التعهد، أما إذا لم ينفذوا ذلك، فان السلطة العامة سوف تجبرهم على ذلك».

وقد اعتبر أن هذا التعهد قد تحقق بالنسبة للأفريقيين الذين لديهم راس مال يكفيهم، أو أولئك الذين لديهم وظيفة لها مرتب ثابت، وأيضا الذين يزرعون لحسابهم قطعة مناسبة من الأرض، أو الذين يعملون بأجر لعدد معين من الشهود في السنة، ويستثنى من هذا التعهد النسوة، والرجال فوق الستين، والاطفال تحت الرابعة عشرة، والمرضى والضعفاء والجنود والهنود، والرؤساء الأفريقيون، «أما الباقون الذين لايستجيبون طوعا للتعهد بالعمل.. فسوف تجبرهم السلطات على ذلك». ولأجل اثبات أن فرص العمل هي طاقة الافريقيين المتأخرين فقد سمح القانون بأن أعمالهم يجب

أن تطلب من حكومة الولاية سواء عن طريق وكلاء الحكومة أو الشركات أو الذين يعملون لحسابهم، وقد حدد القانون لحماية العامل - ان المستأجر عليه أن يقدم رواتب مناسبة وأن يرعى الأحوال الصحية والمعيشية، ومنع القانون المستأجر من الاحتفاظ بأية رواتب أو بإجبار العامل بأن يشترى من مخازنه.

وقد حافظ قانون سنة ١٩١١ تقريبا على شروط قانون سنة ١٨٩٩ نفسها، الا أنه حدد فقط مدة العقد بسنتين، هذا مع إضافة بعض العقوبات للمستأجرين الذين يمارسون العقاب البدني مع عمالهم. وبعد ذلك بثلاث سنوات، أصدرت الجمهورية البرتغالية قرارا بإلغاء كل قانون العمل السابق، وأحلت محله وثيقة شاملة وضعت لاصلاح عملية إساءة استغلال السلطة.

«وأي وطني سليم في المستعمرات البرتغالية، يعتبر خاضعا لهذا القانون والى التعهد الأخلاقي والقانوني الذي يجب أن ينفذه ، في مقابل عمله وغذائه وتحسن حالته الاجتماعية، وتقدمها».

وقد وضعت كثير من نصوص هذا القانون بقصد تنظيم سلوك المستأجرين ومقاولي العمال، الا أن القانون لم يمنع دور الحكومة الاستعمارية من طريقة المقاولات، ولم تستطع أن تقمع تماما الأعمال المنكرة التي يقوم بها مقاولو العمال. كما أهتم القانون الجديد بالتعهدات المتزايدة المطلوبة من المستأجر كشئون النقل والرعاية الصحية والنفقات والرواتب والسلطة، الا أنها جميعا لم تقدم أية ضمانات فعالة لمواجهة هذه الاحتياجات، وكان من الواضح أنها لن تتحقق. لم يتم في الواقع انجاز أية اصلاحات عامة، على الرغم من أن الأحوال حتى الربع الأول من القرن العشرين، كانت أحسن قليلا مما كانت عليه في القرن التاسع عشر، فان بعض حكام الولايات تساعدهم بل تشجعهم قوانين العمل المقيدة، مثل نورتون دى ماتوس في مدة حكمه الأولى كحاكم عام على أنجولا، جاهدوا ليمنعوا الاستغلال في حين قدم المستوطنون في كلتا الولايتين - أنجولا وموزمبيق - احتجاجات متكررة على الدفاع عن الافريقيين. وكانت المأساة مزدوجة، فان الغرض الأول من قانون العمل الوطني قد تبعه الانتقام، كما أهملت الناحية الواقعية التي كانت تنطوي على قليل من العدالة

الاجتماعية والتي وعدت ببعض التقدم الطفيف للأفريقي. وكان هناك أدلة واهية على أن الأفريقي «قد يتحضر خلال العمل» في حين كانت هناك شواهد كثيرة على أنه أهين واستغل. وقد كان هناك استغلال مشابه في أجزاء أخرى من المستعمرات الافريقية، تعطى عزاء بسيطا للبرتغاليين واقل من ذلك للانتقام لهم في الخارج.

فضيحة ساوتومي:

لقد كان استمرار تجارة الرقيق الجديدة في أنجولا خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين، والموافقة الرسمية على هذا العمل، والتي جاءت بمقتضى قانون سنة ١٨٩٩ سببا في دخول أنجولا والبرتغال في مناقشات لم تنس حتى الآن.. وهذه المناقشات هي التي تعرف باسم «فضيحة عقود العمل في ساوتومي» والتي كشفت عنها تقارير كادبورج نيفيون. ومرة أخرى هاجم المتحدثون وذوو النفوذ البريطانيون حليفة بريطانيا القديمة (البرتغال)، وهذه المرة كان الهجوم بسبب أحوال العمل الخطيرة في أنجولا وساوتومى. فقد اعترض الاعضاء البريطانيون في اللجنة الانجليزية البرتغالية المختلطة والخاصة بمشكلة تجارة الرقيق في سنة ١٨٦٥، اعترضوا على ترحيل الافريقيين الى مزارع الكاكاو في ساوتومى وبرنسيب، كما تدفقت الشكاوى على لندن بخصوص عقود العمل الجبري، وقد طلبت الحكومة البرتغالية، والصحف في نفس هذه الفترة تقارير سليمة عن الحالة، وكان أحسن تقرير قدم - لم يكتبه انجليزى - بل قدمه حاكم غينيا البرتغالية، جوديس بيكر، فقد بين بيكر في مقالة نشرت في سنة ١٩٠٣، كافة الاجراءات الوحشية.. كان العمال يختارون من داخل أنجولا، ثم يقتادون وهم مقيدون بالسلاسل جنوبا إلى بنجويلا أو نوفوريدوندو، ثم يسجلهم مقاول العمال كعمال متعاقدين ثم يرسلون الى ساوتومى. وكانت فترة العقد خمس سنوات ولكن في نهاية هذه الفترة لم يعد منهم أحد. وقد وصف بيكر يوم العمل الطويل، والمناخ الرطب في الجزر، وارتفاع معدل الوفيات والطعام القليل، والمعاملة السيئة التي كان يلاقيها العمال. وكان يصدر من أنجولا من ٢٠٠٠-٤٠٠٠ نسمة سنويا. كما أن هنرى نيفنسون لم يقدم شيئا جديدا فيما كتبه عن «الرق الحديث» لم يقدم شيئا أكثر من تفصيلات تعتبر خلاصة التهم التي كتبها بيكر

والانتقادات الاخرى البرتغالية والاجنبية، والفرق هو أن نيفنسون كان واحدا من أشهر المراسلين في عصره. وكان لديه جمهور كبير من القراء، وقد كلفه هاربر بأن يقوم برحلة مغامرات «الى انجولا» وقد سافر نيفنسون إلى هناك بعد محادثات مع رؤساء جمعية حماية السكان الوطنيين، والجمعية البريطانية لمكافحة تجارة الرقيق. ولم يكن نيفنسون بشهادة البرتغاليين مثيرا للاضطرابات، أو أجيرا للقوى المناوئة لتجارة الرقيق، فقد كان صحفيا قبل كل شيء، وكان ممتازا في ذلك، وأمكنه الحصول على الحقائق فعلا، كما صادف كتابه «الرق الحديث» شهرة واسعة، برغم أنه لم يصنفه جيدا. فقد بحث نيفنسون عن بواعث الظلم.. سواء كان من جانب الموظف الصغير، أو الرئيس الذي يبيع الرقيق، أو المتعاقد المعدوم الضمير أو قائد الرقيق المتحجر القلب أو أصحاب المزارع الأنانيين. ولم تنصب كتابة نيفنسون على التعميم، بل انه جمع كلماته ليستثير القارىء وقد كتب عن أم أفريقية صغيرة تحاول أن تتسلق سلم السفينة الخشبي المحملة بعدد قليل من المتعاقدين.. «وأخيرا وصلت الى ظهر السفينة، مبللة بالماء، وقد سقط منها دثارها ومزقت ثيابها الزاهية أو تدلت مهلهلة كالشرائط في حين تحمل طفلها على ظهرها، وتتكلم بضعف كقطة عمياء، ثم تسير مترنحة وبلا شكوى الى مكانها في الصف في انتظار كشف الطبيب عليها. وفي حياتي كلها، لم أسمع ابدأ شيئا شيطانيا مثل الانفجار في الضحك من جانب الرجال والنساء البيض والذين يشاهدون معاناة امرأة من الرقيق عند حملها الى ظهر السفينة، كانت حالتها تجعل المرء يشك فيما إذا كانت الإنسانية تستحق أن تتكبد هذا العناء من أجل تقدمنا».

كما أثار نيفينسون عاصفة من المناقشات في إنجلترا، وسلسلة من المحاضرات والمقالات في مجلة سبكتاتور، وفورتنيتلى ريفيو كما وجد معاونة من بعض الشخصيات الإنجليزية البارزة مثل رمسى ماكدونالد، . جويلز، جلبرت موارى وجون جالسورثى، والمستوطنين البرتغاليين القدماء ، والأجانب في أنجولا الذين أشاروا الى انه قد تفهم الحالة هناك تماما.

وقد حث نيفنسون حكومته أن (تشخص) الحالة للحكومة البرتغالية واقترح أن تقاطع مصانع الشكيولاته الإنجليزية شراء الكاكاو من ساوتومى وقد اهتم أيضا

الأخوان كادبورى منذ سنة ١٩٠٩ بأحوال العمل في ساوتومى، وفي سنة ١٩٠٣ ذهب وليم كادبورى الى لشبونة حيث يلقى ضوءا على الموضوع من جمعية مزارعي ساوتومى، وكذلك أخذ فكرة من وزير البحرية والمستعمرات. ثم ارسل كادبورى وكيله جوزيف بورت الى افريقيا البرتغالية من أجل جمع الحقائق. ثم ذهب بورت وكادبورى مرة أخرى الى لشبونة حيث قوبلوا بمودة في وزارة المستعمرات. ولما لم يؤد ذلك الى نتيجة - قرر (وليم كادبورى) أن يذهب إلى افريقيا البرتغالية بنفسه. وكان «العمل في افريقيا الغربية البرتغالية» هو عنوان التقرير الذي قدمه كل من كادبورى وبورت سنة ١٩٠٩ والذي تضمن نتيجة زيارتهم ومحادثاتهم مع الموظفين البرتغاليين، وفي سنة ١٩٠٩ أيضا بدا كادبورى وأثنان من المصانع الانجليزية، وشركة ألمانية مقاطعتهم لكاكاو ساوتومى.

وأخذت المناقشة تحتدم، فقد قدم المنصر تشارلس سوان في كتابه «الرق اليوم» المنشور في لندن ١٩٠٩ نتائج بحث قام به بتكليف من كادبورى - عن العمل الجبري في الداخل. وفي سنة ١٩١٣ نشر كتاب زتجارة الرقيق البرتغالية.. محنة ومأساة بريطانيا تأليف جون هاريس وكان أكثر الكتب هجوما على السياسة البرتغالية، وقد جمع فيه هاريس روايات المنصرين والموظفين وصحف أنجولا - وقدم شواهد دراسية لجماجم تبقت بعد المطاردات السابقة من أجل الرقيق، والمقيدين بالاغلال، والقتلى، والأراضي المخربة. كما بين هاريس أنه أرسل بالسفن من ٧٠,٠٠٠ الى ١٠٠,٠٠٠ من الافريقيين في أنجولا للعمل في جزر الكاكاو قبل عام ١٩٠٨ ولم يعد أحد منهم بعد ذلك.

وفي الوقت نفسه كان للضغط الدبلوماسي من جانب انجلترا، والحاجة إلى العمل في أنجولا نفسها، وتدخل الموظفين الاستعماريين في لشبونة ولواندا، كان لهذا كله أثر كبير. وفي سنة ١٩١٧ عاد تقريبا كل العمال الانجلوليين، واستطاع جوزيف بورت أن يكتب «لقد مثلت مأساة انسانية فظيعة الا أن نهايتها كانت سعيدة».

وكان لذلك أثره في تدعيم موقف حزب الأحرار البريطاني - لدى الرأي العام الإنجليزي لمهاجمته مستعمرات العبيد البرتغالية.

وعلى الرغم من توقف تجارة الرقيق الجديدة الى ساوتومى، فقد بقيت أحوال العمل في أنجولا بلا تغيير. وقد زار ادوارد روس، وهو من رجال علم الاجتماع من جامعة ويسكنسن الأمريكية زار انجولا لمدة شهور في عام ١٩٢٥، وجمع ملاحظاته في «تقرير عن تشغيل العمال الوطنيين في افريقيا البرتغالية».

وقد أصبحت موزمبيق مع نهاية القرن التاسع عشر، أكثر أهمية كمورد للعمل المهجر، على أن هذا العمل لم يتم بالطريقة الشائنة السابقة، فقد وجدت الصناعات التعدينية النامية في الترنسفال في أفريقيا البرتغالية معينا لاينضب من العمل الرخيص، وخلال عدة مؤتمرات بين اتحاد جنوب أفريقيا وموزمبيق نظمت عملية الإمداد في مقابل ضمان مرور نسبة مئوية من تجارة الترنسفال عبر ميناء لورنز وماركيز، وهكذا فان مؤتمرا في عام ١٩٢٨ على سبيل المثال، قد سمح لوكلاء شركات التعدين أن يجمعوا ٨٠,٠٠٠ من الافريقيين سنويا من موزمبيق، وفي مقابل ذلك فقد اتفق على أن ٤٧,٥٪ من تجارة الترنسفال سوف تمر عبر عاصمة موزمبيق. وبعد عام ١٩٠٣، فان عملية جمع الرجال (الانفار) قد تكفلت بها جمعية للعمل الوطني..

وكانت هذه الجمعية تجمع الرجال بصفة رئيسية في المنطقة جنوب خط العرض ٢٢ (لأن العمال الأبعد إلى الشمال كانوا يصابون بسرعة بمرض الدرن) كما أقامت الجمعية عددا من المحطات، ونحوا من ٢٥٠ من (مكاتب) مقاولي العمل في المستعمرة. وكانت الجمعية مسئولة أمام ممثل حكومة المستعمرة عن جمع الأنفار ونقلهم ووقايتهم وأعادتهم إلى بلادهم. وقد أثبت هذا التنظيم أنه أحد الموارد المالية للمستعمرة. ولم تكن التجارة فقط هي التي ساعدت على جعل لورنزماركيز ميناء هاما، بل أن حكومة المستعمرة فرضت أيضا ضريبة على كل عامل، كما كان العمال عند عودتهم ينفقون كل مرتباتهم في موزمبيق. وفي مقابل هذه الأرباح، كان هناك عدد من العيوب والخسائر، ففي بداية القرن ارتفع معدل الوفيات في المناجم إلى ٦٧,٦ في الألف، (وقد اثبت أحد التقارير أنه في المدة بين عامي ١٩٠٥ و ١٩١٢ فان ٨٧,٠٠٠ من ٤١٨,٠٠٠ عامل، أو نحو ٢٠٪ لم يعودوا لسبب أو لآخر). وكانت هناك أيضا المعاملة السيئة من البرتغاليين، فالموظفون البرتغاليون كانوا يرتشون

في مقابل تقديم العمال، مثلهم في ذلك مثل رؤساء القرى، كما أن وكلاء الحكومة كانوا لايدفعون كل مرتبات العمال، وعندما يعود العمال يكون هذا الجزء المحتجز من مرتباتهم قد اختفى.

وقد ثار نزاع طويل في داخل موزمبيق نفسها بين المستعمرين الذين لاحظوا قلة الأيدي العاملة في بعض المناطق الى أكثر من ٥٠٪ وبين المديرين الذين دافعوا عن القيمة الكبيرة للنظام بالنسبة لاقتصاد المستعمرة . وكان استنزاف الأيدي العاملة في موزمبيق يعد عملية خطيرة، ولكنه كان من الصعب الاعتقاد أن هذه الأيدي العاملة سوف تستثمر في الانتاج في داخل المستعمرة تحت نظم العمل المستغلة في تلك الفترة، وقد أثير نقاش آخر ينادى بأن الأفريقي البرتغالي سوف يضعف في المناجم، التي لاتقدم له القيم الحضارية التي تقدمها مزارع موزمبيق. وعلى سبيل المثال تساءل الأستاذ انتونيومندس عما إذا كان من مصلحة الأفريقي فعلا أن يضيع حيويته في الحفر للبحث عن الذهب لحفنة من الاستعماريين بدلا من استخدام هذه الحيوية في بلده ولفائدة الإنسانية.

وكان جمع العمال في موزمبيق، هو المشهد المهين هناك، والذي تسببت فضيحة ساوتومى في وقوع مثله في أنجولا. ولكن الأمر المثير للقلق أيضا، كان الاعتراف الضمني في المؤتمر بأن المديرين البرتغاليين اعتبروا الأفريقي كسلعة، حقيقة لم يعد يباع كالرقيق، ولكنه استبقى للمقايضة عليه في سوق القيم المادية. ولم يحسب المؤتمر حسابا للهجرة الاختيارية للعمال من موزمبيق الى الترنسفال، ولكنه بحث في الواقع طريقة منع أي هرب قد يقومون به، وذلك عن طريق سلسلة من أعمال المراقبة العملية، وقد أشار مندس كوريا بأنه لم يكن في الاستطاعة تقديم العذر القديم القائم بأن هذا تم خلال العمل، فان الأفريقي سوف يصبح عضوا في المجتمع البرتغالي. فقد كان مؤتمر موزمبيق - جنوب أفريقيا مشروعا دوليا لعقود العمل، وكان أيضا ربيبا لقرون السياسة الطويلة في أفريقيا البرتغالية، وإذا كشفنا عن الجوهر، لوجدنا أنه اعتبر الأفريقي يدا عاملة، فلتسمه عبدا أو حرا، أو متعاقدا أو سمه كما تشاء. (٦٩)

بريطانيا وعقود العمل الجبري:

تدخل عملية عقود العمل الجبرية البريطانية في إطار ما اشتهر في التاريخ الحديث بحرب الافيون الأولى والثانية بين بريطانيا والصين، فقد كانت الحكومة البريطانية تربح أرباحا هائلة من احتكار بيع الأفيون في الصين، ولكن الإمبراطور الصيني أصدر قرارا بعدم بيع الأفيون في بلاده، مما أدى ببريطانيا أن تغزو الصين وتحتل عدة موانى صينية، وفرضت بيع الأفيون بالقوة سنة ١٨٤٢. ثم جد عامل جديد في الموضوع وهو منع الصين لعملية اصطياد شباب الشعب الصيني وتصديره إلى المستعمرات البريطانية على شكل عمال متعاقدين، وهم في الحقيقة مع الرقيق سواء بسواء. ومن الأسف تطلق على هذه العملية غير الإنسانية في المراجع تجارة الخنازير أي تجارة العمال الصينيين. واعترضت الصين مرة أخرى على جعل هذه التجارة مشروعة، ولكن انتهزت بريطانيا الفرصة ومعها فرنسا هذه المرة وهاجمت الصين مرة أخرى، واستولى الغزاة على كانتون سنة ١٨٥٧، وبطبيعة الحال حاز المنتصرون على ما يصبون إليه في معاهدة تيان تسن، وأصبحت تجارة الأفيون والعمال الصينيين تجارة مشروعة بمقتضى هذه المعاهدة.

هولندا واندونيسيا:

هناك صورة أخرى من صور استعباد البشر... فقد استعمرت هولندا اندونيسيا، واحتكر الهولنديون تجارة التوابل. ثم تم ادخال شجرة البن إلى جاوه والجزر الاندونيسية مع بداية القرن الثامن عشر، لم تنقض بضعة عقود من السنين ، حتى أصبح البن محصولا من أهم محصولات الجزر وكان من المأمول فيه أن يعود هذا المحصول بالرغد على خلاص الجزر، ولكن شركة الهند الشرقية لم تكن ترغب في ذلك. وكان الخوف الذي يكثرون من ترديد التعبير عنه في وثائق تلك الفترة، هو «أن سكان جاوه قد يشتد ثراؤهم فتقل السيطرة عليهم».

ومن ثم تفتق الذهن الاستعماري الهولندي عن فكرة استعمارية مؤداها أن كل سكان جاوه هم من العبيد، لقد كان ما أدخله نظام الضياع الكبرى في علاقة

الهولنديين بالإندونيسيين ثورة صامتة، ولكنها بعيدة المدى، لقد تحول شعب كله إلى القنية وعلى شكل النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في أوربا في العصور الوسطى. لقد كان حاكم المستعمرة هو صاحب الحق في السيادة، وهي الشخصية التي ادعتها الشركة آنذاك لنفسها بينها وبين الأفنان، ولم تكن الشركة هي صاحب العمل فحسب، بل كانت أيضا السلطة التي تملك بيمينها حقوق الحياة والموت، وصاحبة وسائل الظلم الشامل. وليس هناك نظير في التاريخ لتلك الحالة التي حولت فيها ممارسة حق السيادة شعبا بأكمله إلى أمة من الأفنان (الكولية) على غرار القنية في العصور الوسطى الأوربية. واستمر هذا الاستغلال البشع، حتى حققت الحركة الوطنية في اندونيسيا استقلال البلاد. (٧٠)

المجهودات الدولية لمنع الرق في العالم:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨، وقعت الدول المنتصرة على اتفاق في سان جرمان في ١٠ سبتمبر ١٩١٩ وهي (بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان والبرتغال والولايات المتحدة) ينص على المنع الكامل لنظام الرق بكل أشكاله، وكذلك منع تجارة الرقيق في البر والبحر.

ولقد تزامن القرار الذي صدر في سان جرمان مع تشكيل عصبة الأمم والعمل الدولي الذي قامت به العصبة لمنع الرق وقد كان يندرج تحت التقسيمات الآتية:

أ - عمل يخص الأراضي المعنية.

ب - عمل يخص بعض الدول.

جـ - الأعمال الخاصة بغرض منع تجارة الرقيق والعبودية والأنظمة المشابهة والممارسات الخاصة بالسخرة والعمل الجبري. وتضمنت العمليات الخاصة بالنقطة (ب) أراضى المستعمرات الألمانية السابقة في أفريقيا. وكان على السلطات الدولية الخاصة إرسال تقارير سنوية عن طريق اللجنة الخاصة بإلغاء الرق والتابعة لعصبة الأمم، ويتضمن ذلك الإبلاغ عن أي مشكلات كممارسة تجارة الرق، والعمل الجبري

والأشكال الاخرى للاسترقاق، والاجراءات الدولية للمنع.

وكانت هذه التقارير تفحص أولا في اللجنة الخاصة لمنع الرق، والتي كانت تتكون من بعض الخبراء، ثم بعد ذلك ترسل هذه التقارير إلى مجلس عصبة الأمم.

أما بالنسبة (أ) فكان عن عمل العصبة بالنسبة للأراضي المعنية أي المشتبه في انخراطها في تجارة الرقيق، ويتمثل في مواجهة الحالات الصارخة في إثيوبيا وليبيريا. وعندما حاولت إثيوبيا الانضمام إلى عصبة الأمم ، اعترضت بعض الدول على هذا الطلب على أساس أن العبودية لازالت قائمة في هذه الدولة. وهنا أتخذت حكومة إثيوبيا قرارا، ووافق عليه مجلس العصبة بإلغاء الرق في مدة محددة، واتخاذ الخطوات الأولية لهذا الإلغاء.

ورغم الحرب الإيطالية الحبشية (١٩٣٤-١٩٣٦) وفقد إثيوبيا لاستقلالها، فانها مضت في تنفيذ تعهدها ، وتم إلغاء الرق فيها سنة ١٩٤٢ عندما استردت استقلالها.

وبالنسبة لليبيريا، فإن عصبة الأمم أرسلت بعثة أليها سنة ١٩٣٠، ووضعت البعثة تقريرا جاء فيه أن الرق التقليدي لن يستمر طويلا هناك رغم أن تجارة الرقيق بين القبائل، وأشكال أخرى من العبودية كانت لاتزال قائمة، وقد اعتبرت من المشكلات الخطيرة. وقد قدمت البعثة توصياتها التي تتضمن العمل على منح حكومة ليبيريا التمويل والمساعدات التكنولوجية، حتى تضع حدا لتجارة البشر، وقد وافقت حكومة ليبيريا على ذلك.

وعندما أتخذ مجلس عصبة الأمم قرارا بعقد مؤتمر دولي للرق سنة ١٩٢٦، فانه أضاف إلى جدول الأعمال موضوع السخرة أي العمل الجبري والذي كان يخص منظمة العمل الدولية. وقد وضع المؤتمر تعريفا يحدد الرق «كشكل أو كحالة لشخص تمارس عليه عملية حق الامتلاك».

وعندما وصل المؤتمر إلى مرحلة التصديق على القرارات، فان بعض الدول المتعاقدة اعتبرت - طبقا للتعريف - انها تمس فقط عبيد المنازل، وأنها ليست مرتبطة بالأنظمة الأخرى.

ونتيجة لغياب جهاز دولي مستمر للتعامل مع مشكلة الرق، أتخذت الحكومة البريطانية المبادأة لملء هذه الثغرة، وطبقا للاقتراح البريطاني سنة ١٩٣٢ قرر مجلس عصبة الأمم تأسيس لجنة من الخبراء في نظام الرق كلجنة دائمة في عصبة الأمم. وتبين بعد الدراسة التي قامت بها هذه اللجنة الدائمة أن الدول غالبا ما كانت ترفض الإمداد بالمعلومات الخاصة بالممارسات المشبوهة داخل حدودها. وهكذا صدرت التعليمات الى لجنة الرقيق الدائمة بالاعتماد على معلوماتها الخاصة ودراساتها وبحوثها عن المظاهر المختلفة لنظام الرق. وأكثر من ذلك كان على اللجنة أن تقدم بأعمالها بسرية كاملة، وحتى تقاريرها كان ينشر منها فقط ما يتم إقراره من مجلس عصبة الأمم.

وقد عملت لجنة الرقيق الدائمة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨، ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية وضع حدا لمجهوداتها. وفي التقرير الأخير للجنة (ابريل ١٩٣٨) أشارت إلى أن هناك تحسنا كبيرا في الموضوعات الرئيسية الخاصة بالرق. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى مجهودات عصبة الأمم في إثيوبيا وليبيريا في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) خلفت هيئة الأمم المتحدة عصبة الأمم. وفي جلسة الانعقاد الثالثة سنة ١٩٤٨ تم اختيار قواعد حقوق الإنسان. وفي المادة الرابعة تقرر منع نظام الرق بكل صوره.

وفي جلسة الانعقاد الرابعة، تقرر عقد اجتماع خاص Ad Hoc Committee من أربعة أعضاء لمنع الرق في العالم كله. وتم تقديم تقرير عن الموضوع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة، والذي اعتمد أساسا على قرار عصبة الأمم سنة ١٩٢٦ بخصوص منع الرق في ذلك الوقت.

كما أن اللجنة التكميلية سنة ١٩٥٦ قامت بتلخيص دراسات النرويجي هانز أنجن Hans Engen في هذا الصدد. واصبح الرق بالتالي عملا غير مشروع في العالم كله.[٧١]

وخلاصة القول فإن التناول الإسلامي لموضوع الرق كان تناولا مثاليا، فالدين الحنيف بسعيه لتضييق المدخل وتوسيع المخرج، كان سيتوصل في النهاية إلى إلغاء نظام الرق، كما أن حث المسلمين على عتق الرقيق كما بيناه في موضعه إنما كان سيؤدى إلى إنهاء نظام الرق بطريقة غير مباشرة. ولو كان العالم قد اختط المنهج الإسلامي الموضوعي في إنهاء نظام الرق لربما كان قد تم الإلغاء، قبل الجهود الدولية في هذا الصدد والتي استمرت أكثر من قرنين من الزمان.

ألا يستحق الذين عانوا من العبودية وأحفادهم إنصافاً من الذين مارسوا هذه الجريمة البشعة بحق الإنسان، وأن يحصلوا على التعويض المناسب أو حتى الاعتذار الأدبي عن هذا السلوك اللاأخلاقي واللاإنساني.





الهوامش

١. د. أحمد حسن البرعي - تطور الإنظمة القانونية والاجتماعية - دار النشر المغربية - الدار البيضاء ١٩٨١ ص ٣٠-٣٢.

٢. د. عاصم الدسوقي - دراسات في التاريخ الاقتصادي مطبعة الجبلاوي - القاهرة ١٩٧٦ ص ٩.

٣. د. جاد طه - التاريخ الاقتصادي - جامعة عين شمس ١٩٩٩ ص ١١.

٤. د. عاصم الدسوقي - المصدر السابق ص ١٠-١٣.

٥. Encyclopedia Britannica William Benton, Publisher Volume 20 P. 629.

٦. جوزيف فوجت - نظام العبودية القديم والنموذج المثايى للإنسان - ترجمة د. منيرة كروان - المجلس الأعلى للثقافة - جمهورية مصر العربية - المشروع القومي للترجمة ١٩٩٩ ص ٨.

٧. Encyclopedia Britannica op. cit p. 630.

٨. د. عاصم الدسوقي - المصدر السابق ص ١٧-٢١.

٩. Encyclopedia Britannica op. cit p. 631.

١٠. د. حسن ابراهيم حسن و د. على ابراهيم حسن - النظم الإسلامية ص ٣٥٩، انظر د. أحمد شلبي ، مقارنة الاديان ٣ الإسلام ط٦ النهضة المصرية ١٩٧٩ ص ٢٣٥.

١١. عباس محمود العقاد - حقائق الإسلام ص ٢١٦، انظر د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٣٥.

١٢. Encyclopedia Britannica op. cit p. 631.

Ibid p. 632 .١٣

١٤. د. عاصم الدسوقي - المصدر السابق ص ٢٥ -٢٦ .

١٥ جوزيف فوجت - المصدر السابق ص ٥٣.

Encyclopedia Britannica op. cit p.p 632-633. .١٦

١٧. د. عاصم الدسوقي - المصدر السابق ص ٣١.

١٨. د. جاد طه - التاريخ الاقتصادي - المصدر السابق ص ١٥-١٦.

١٩. د. سعيد عاشور - أوربا العصور الوسطى جـ٢ ١٩٥٩ ص ٧١ - أنظر ايضا

د. على لطفي - التطور الاقتصادي - مكتبة عين شمس - القاهرة ص ١٥، ١٦.

٢٠. د. جاد طه - التاريخ الاقتصادي - المصدر السابق ص ١٨، ١٩ أنظر أيضا د. على لطفي - المصدر السابق ص ١٦-٢٠.

٢١. د. عاصم الدسوقي - المصدر السابق ص ٣٨-٤٠.

٢٢. د. جاد طه - التاريخ الاقتصادي - المصدر السابق ص ٢١٢٠ - أنظر أيضا د. على لطفي. المصدر السابق ص ٢١-٢٣.

٢٣. د. عاصم الدسوقي - المصدر السابق ص ٤٣-٤٥ .

٢٤. د. جاد طه - التاريخ الاقتصادي - المصدر السابق ص ٢١.

٢٥. د. أحمد شلبي - مقارنة الأديان ٣ الإسلام ط٦ النهضة المصرية ١٩٧٩ ص ٢٣٣.

٢٦. سفر الخروج ٢١-٢٢ انظر د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٣٧.

٢٧. سفر التثنية - الاصحاح العشرون ١٠-١٤ ، انظر د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٣٧.

٢٨. قاموس الكتاب المقدس - المجلد الثاني - المطبعة الأمريكية في بيروت ١٩٠١ ص ٦٠-٦١ - انظر د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٣٧.

٢٩. الإصحاح السادس ٥-٩.

٣٠. عباس محمود العقاد - حقائق الإسلام ص ٢١٥. أنظر د. أحمد شلبى - المصدر السابق ص ٢٣٨.

٣١. د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٣٩.

٣٢. كتاب العلل - مخطوط ببرلين رقم ٨٣٢٧ ورقة ٣٠٦ جـ نقلا عن آدم متز - الحضارة الإسلامية جـ ١ ص ٢٧٧. أنظر د. احمد شلبى - المصدر السابق ص ٢٤٠.

٣٣. د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٤١.

٣٤. د. محمد يوسف موسى - مجلة المسلمين - ع١ ص ٨ ، أنظر د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٤٢.

٣٥. د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٤٢.

٣٦. القرآن الكريم سورة محمد - الآية الرابعة.

٣٧. د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٤٣.

٣٨. جورجى زيدان - تاريخ التمدن الإسلامي جـ ١ ص ٢١٦. انظر د. أحمد شلبى- المصدر السابق ص ٢٤٣.

٣٩. القرآن الكريم، سورة البلد الآية ٨ -١٢.

٤٠. القرآن الكريم، سورة البقرة الآية ١٧٧.

٤١. القرآن الكريم، سورة المائدة الآية ٨٩.

٤٢. القرآن الكريم ، سورة المجادلة الآية الثالثة.

٤٣. د.أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٤٥-٢٤٦ .

٤٤. المصدر السابق ص ٢٤٧- ٢٥٠.

٤٥. حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ص ٢٢١. انظر د. أحمد شلبي - المصدر السابق ص ٢٥١.

٤٦. Encyclopedia Britannica op. cit p.634.

٤٧. د. جاد طه - التاريخ الأوربي الحديث - جامعة عين شمس ١٩٩٨ ص ٦١.

٤٨. جيمس دفي - البرتغال في أفريقيا - ترجمة د. جاد طه - الدار القومية - القاهرة ١٩٦٣ ص ٢٦.

٤٩. المصدر السابق ص ٣٢.

٥٠. د. زاهر رياض - استعمار أفريقيا - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥ص٦٥.

٥١. جيمس دفي - المصدر السابق ص ٣٢.

٥٢. المصدر السابق ص ٥٣٥١.

٥٣. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٦٤-٦٧ .

٥٤. د. زينب عصمت راشد - تاريخ أوربا الحديث جـ١ دار الفكر العربى ١٩٨٦ - ص ٥٧-٥٨.

٥٥. Encyclopedia Britannica op. cit p. 634.

٥٦. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٦٨-٧١.

٥٧. لمزيد من التفصيلات انظر د. جاد طه - تاريخ أوربا الحديث - المصدر السابق ص ١٤٤-١٥٥.

٥٨. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٧١-٧٢.

٥٩. د. جاد طه - التاريخ الاقتصادى - المصدر السابق ص ٢١٩.

٦٠. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٧٢.

٦١. Encyclopedia Britannica op. cit p. 635.

٦٢. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٧٥-٧٧.

٦٣. لمزيد من التفصيلات انظر د. جاد طه - التاريخ الاقتصادي ص ٥٧-٧٠.

٦٤. Encyclopedia Britannica op. cit p. 636.

٦٥. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٧٨-٨٠.

٦٦. Encyclopedia Britannica op. cit p. 639.

٦٧. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٨١.

٦٨. Encyclopedia Britannica op. cit p. 638.

٦٩. جيمس دفي - المصدر السابق ص ١١٣-١٢١.

٧٠. لمزيد من التفصيلات انظر د. جاد طه - التاريخ الاقتصادي - المصدر السابق ص ٣٧-٤٦.

٧١. Encyclopedia Britannica op. cit p. 640-642.

المصادر والمراجع:

١- د. أحمد حسن البرعي - تطور الإنظمة القانونية والاجتماعية - دار النشر المغربية - الدار البيضاء ١٩٨١.

٢- د. عاصم الدسوقي - دراسات في التاريخ الاقتصادي مطبعة الجبلاوي - القاهرة ١٩٧٦.

٣- د. جاد طه - التاريخ الاقتصادي - جامعة عين شمس ١٩٩٩.

٤- Encyclopedia Britannica William Benton, Publisher Volume 20

٥- فوجت - نظام العبودية القديم والنموذج المثايى للإنسان - ترجمة د. منيرة كروان - المجلس الأعلى للثقافة - جمهورية مصر العربية .

٦- Encyclopedia Britannica op. cit

٧- د. حسن ابراهيم حسن و د. على ابراهيم حسن - النظم الإسلامية

٨- د. أحمد شلبي ، مقارنة الاديان ٣ الإسلام ط٦ النهضة المصرية ١٩٧٩ .

٩- عباس محمود العقاد - حقائق الإسلام.

١٠- د. سعيد عاشور - أوربا العصور الوسطى جـ٢/ ١٩٥٩.

١١- د. على لطفي - التطور الاقتصادي - مكتبة عين شمس - القاهرة .

١٢- د. أحمد شلبي - مقارنة الأديان ٣ الإسلام ط٦ النهضة المصرية ١٩٧٩ .

١٣- سفر الخروج.

١٤- سفر التثنية - الاصحاح العشرون .

١٥- قاموس الكتاب المقدس - المجلد الثاني - المطبعة الأمريكية في بيروت ١٩٠١

١٦- الإصحاح السادس.

١٧- كتاب العلل - مخطوط بيرلين رقم ٨٣٢٧ ورقة .

١٨- جورجى زيدان - تاريخ التمدن الإسلامي جـ ١.

١٩- حقائق الإسلام وأباطيل خصومه.
٢٠- د. جاد طه - التاريخ الأوربي الحديث .
٢١- جيمس دفي - البرتغال في أفريقيا - ترجمة د. جاد طه .
٢٢- د. زاهر رياض - استعمار أفريقيا - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة.
٢٣- د. زينب عصمت راشد - تاريخ أوربا الحديث جـ١ دار الفكر العربى ١٩٨٦.

